كلية العلـوم الاقتصادية والعلـوم التجارية وعلـوم التسيير

قسم العلوم التجارية

دروس وتمارين في مقياس التحليل المالي

مطبوعة علمية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس محاسبة ومالية

الأستاذ : د. سايح فريد

السنة الجامعية 2021-2022

فهـــرس المطبـــوعة

الفهرس	الصفحة
مقدمة	**5**
المحور الأول: مدخل للتحليل المالي	**6**
أولا. القوائم المالية	**6**
1.مفهوم القوائم المالية	**6**
1.1.تعريف وأهداف القوائم المالية	**6**
2.1.المعلومات الضرورية في القوائم المالية	**8**
2.عرض القوائم المالية	**9**
1.2.قائمة الميزانية	**9**
2.2.قائمة حسابات النتائج	**11**
3.2.قائمة سيولة الخزينة	**14**
4.2.قائمة تغيرات الأموال الخاصة	**16**
5.2.ملحق القوائم المالية	**17**
ثانيا. مفهوم التحليل المالي	**21**
1.تعريف التحليل المالي	**21**
2.أهداف التحليل المالي	**22**
3.الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	**22**
4.أدوات التحليل المالي	**23**
5.طرق التحليل المالي	**24**
6.الدورات المالية للمؤسسة	**24**
تمارين تطبيقية	**25**
المحور الثاني: تحليل الهيكلة المالية والنشاط	**28**
أولا. تحليل الهيكلة المالية ومؤشرات التوازن المالي	**28**
1.تحليل الهيكلة المالية	**28**
1.1.الميزانية المالية	**28**
2.1.الميزانية الوظيفية	**30**

2.التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	**32**
1.2.تحليل رأس المال العامل	**32**
2.2.تحليل احتياج رأس المال العامل	**32**
3.2.تحليل الخزينة	**33**
ثانيا. تحليل النشاط (تحليل الأرصدة الوسطية للتسيير)	**33**
ثالثا. التحليل بواسطة النسب المالية	**36**
1. نسب الهيكلة المالية	**36**
2. نسب التوازن المالي	**37**
3. نسب السيولة المالية	**38**
4. نسب النشاط	**39**
تمارين تطبيقية	**42**
المحور الثالث: تحليل المردودية والرافعة المالية	**61**
أولا. تحليل طاقة التمويل الذاتي	**61**
1.طاقة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال	**61**
2.طاقة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية	**61**
ثانيا. تحليل المردودية والرفع المالي	**62**
1. تحليل المردودية الاقتصادية	**63**
2.تحليل المردودية المالية	**63**
3.أثر الرافعة المالية	**63**
تمارين تطبيقية	**64**
المحور الرابع: تحليل التدفقات المالية	**70**
أولا. تحليل جدول التمويل	**70**
1. الجزء الأول لجدول التمويل	**70**
2. الجزء الثاني لجدول التمويل	**71**
ثانيا. دراسة وتحليل التدفقات النقدية	**75**
1. أنواع التدفقات النقدية	**75**
2. تحديد التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة	**77**
3. تحديد التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة	**79**

ثالثا. دراسة وتحليل تغيرات الأموال الخاصة	**79**
تمارين تطبيقية	**80**
خاتمة	**107**
قائمة المراجع	**108**

فهـــــرس الجداول والاشكال

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: جدول الميزانية (الأصول) حسب النظام المحاسبي والمالي الجزائري	9
الجدول رقم 02: جدول الميزانية (الخصوم) حسب النظام المحاسبي والمالي الجزائري	10
الجدول رقم 03: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري	11
الجدول رقم 04: جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري	13
الجدول رقم 05: جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري	14
الجدول رقم 06: جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري	15
الجدول رقم 07: جدول تغيرات الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري	16
الجدول رقم 08: تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية	18
الجدول رقم 09: جدول الاهتلاكات	18
الجدول رقم 10: جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية	19
الجدول رقم 11: جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)	19
الجدول رقم 12: جدول المؤونات	20
الجدول رقم 13: كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية	20
الجدول رقم 14: الشكل المختصر للميزانية الوظيفية	32
الجدول رقم 15: الجزء الأول لجدول التمويل (أعلى الميزانية)	71
الجدول رقم 16: الجزء الثاني لجدول التمويل (أسفل الميزانية)	73

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: أدوات التحليل المالي	23
الشكل رقم 02: الدورات المالية للمؤسسة	25
الشكل رقم 03: آلية تشكل نتيجة المؤسسة وتوزيعها	62
الشكل رقم 04: التركيبة الوظيفية للخزينة	75

مقدمة:

تعد مختلف المؤسسات الاقتصادية عند نهاية السنة المالية مجموعة من القوائم المالية، كما نص عليها النظام المحاسبي والمالي (SCF) ومعيار المحاسبة الدولي رقم 1 (IAS1)، إلا أن قراءة وفهم هذه القوائم تستوجب استخدام مجموعة من الأدوات تعرف بأدوات التحليل المالي، يسمح الاستخدام الجيد لهذه الأدوات بفهم تطور الوضعية المالية للمؤسسة.

يعتمد التحليل المالي بشكل أساسي على الكشوف والقوائم المالية بمختلف أنواعها، حيث يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في هذه الكشوف والقوائم على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.

يقوم التحليل المالي للوضعية المالية للمؤسسة عبر مراحل حيث قد يكون التحليل ساكن وهو عبارة عن تحليل بسيط للوضعية المالية، كما قد يكون تحليل حركي أو ديناميكي وهو عبارة عن تحليل مرن للوضعية المالية من خلال دراسة وتشخيص التطور المالي للمؤسسة.

نسعى من خلال هذه المطبوعة لتمكين الطالب من:

- ✓ معرفة أسس التحليل المالي للمؤسسة وأهميته في فهم الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ الربط ما بين مختلف المفاهيم والمعارف العلمية التي تعلمها في مقاييس سابقة واستخدامها في هذا المقياس.
- ✓ توظيف المفاهيم التي تلقاها من خلال المحاضرات لنفس المقياس.
- ✓ قراءة وتحليل القوائم المالية بطريقة منهجية.
- ✓ تنمية قدراته العلمية في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.
- ✓ بدأ الاندماج في الواقع المهني في مجال التسيير المالي.

يتوجب على الطالب أن يكون على إطلاع مسبق ببعض المكتسبات القبلية التي تسمح له باستيعاب هذا المقرر، أبرزها ما يلي:

- قد تلقى معارف في مقاييس تقنية في العلوم الاقتصادية والمالية كالرياضيات المالية، المحاسبة المالية، المحاسبة التحليلية ومالية المؤسسة.
- أن يكون ملما ببعض برمجيات الإعلام الآلي مثل برنامج المكتبية وخاصة تطبيق إكسيل (Excel).

المحور الأول: مدخل للتحليل المالي

التحليل المالي كونه أحد الأساليب والأدوات المستخدمة في فهم وتسيير الوضعية المالية للمؤسسة، لا يمكن الاستغناء عنه سواء من طرف المؤسسات الاقتصادية أو من طرف مختلف الجهات المستفيدة منه.

أولا. القوائم المالية

تمارس مختلف المؤسسات الاقتصادية نشاطاتها بصفة متواصلة عبر الزمن إلا أنها من الناحية المحاسبية تعتمد على مبدأ أساسي للمحاسبة وهو مبدأ السنوية، حيث يتم إعداد مجموعة من الكشوف المالية والمحاسبية تعرف بالقوائم المالية خلال فترة عادة تكون سنة مالية.

1. مفهوم القوائم المالية

تتميز مختلف المؤسسات الاقتصادية باحتوائها على نظام أساسي من بين نظم المعلومات الإدارية ألا وهو نظام المعلومات المحاسبي، هذا النظام يتكفل بإصدار مجموعة من البيانات والمعلومات المالية على شكل مخرجات محاسبية ومالية تدرج ضمن أطر وقوائم على شكل قوائم مالية.

1.1. تعريف وأهداف القوائم المالية:

أ. تعريف القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وقد تحتوي على مصادر خارج السجلات المحاسبية[1]؛ حيث تشكل القوائم المالية أحد المصادر الرئيسية للمعلومات وذلك بعد أن يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميها.

كما عرفها النظام المحاسبي المالي الجزائري على أنها مجموعة كاملة وغير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن من تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية، ونجاعة الأداء وتغير وضعية المؤسسة عند تاريخ قفل الحسابات[2].

[1] حماد عبد العال، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص35.

[2] الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009. الجزائر.

فالقوائم المالية هي بمثابة المخرجات التي تصدرها المؤسسة في نهاية السنة المالية، تشتمل على معلومات مالية وغير مالية، حيث تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة.

ب. **أهداف القوائم المالية:**

تعددت أهداف القوائم المالية لعدة اعتبارات، حيث قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية بتحديد مجموعة من الأهداف التي تتأثر بعدد عوامل اقتصادية وقانونية وسياسية، أبرزها[1]:

- توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية.
- توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ أو التوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات.
- دراسة وتقويم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل.
- يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تفيد تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.

تهدف القوائم المالية لتوفير معلومات عن الوضعية المالية وعن أداء المؤسسة وتغيرات مركزها المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، حيث تتضح أهداف القوائم المالية من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم هذه القوائم، وعموما تتمحور هذه الأهداف حول[2]:

- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمؤسسة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.
- تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.

[1] القاضي حسين حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص: 274-275.

[2] جنان حلوة رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 145.

- تقييم قدرة المؤسسة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشر على قدرة المؤسسة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها واستمراريتها.
- توفير معلومات عن الوضعية المالية وعن أداء المؤسسة والتغيرات في مركزها المالي لمساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية ومع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية لأن هذه القوائم تعكس فقط الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة.

2.1. المعلومات الضرورية في القوائم المالية:

تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية لتاريخ إقفال السنة المالية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن تنشرها المؤسسة؛ يحدد بوضوح كل مكون من مكونات الكشوف المالية ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة، خاصة من حيث[1]:

- ✓ تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدم للقوائم المالية.
- ✓ طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة).
- ✓ تاريخ الإقفال.
- ✓ العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور.

وتبين كذلك معلومات أخرى تسمح بتحديد هوية المؤسسة، خاصة منها:

- عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
- اسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به المؤسسة عند الاقتضاء.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق.

2. عرض القوائم المالية:

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد (IAS1) وكذا النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) على خمسة قوائم مالية، تلتزم المؤسسات الاقتصادية بإعدادها بصفة دورية وهي:

1.2. قائمة الميزانية

الميزانية هي أول قائمة مالية منصوص عليها ضمن معيار المحاسبة الدولية رقم 1 (IAS 1)، هذه القائمة المالية هي وثيقة محاسبية تجسد وضعية الذمة المالية للمؤسسة خلال فترة معينة على شكل صورة تلخص مجموع موجوداتها والتزاماتها خلال السنة المالية، تعرض في شكل جدول يضم جانبين أصول وخصوم،[1] فاعتماد المحلل المالي على هذه القائمة هو أمر ضروري في عملية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية نظرا لكونها قائمة أساسية في التحليل.

تأخذ الميزانية المالية حسب النظام المحاسبي والمالي (SCF) النموذج التالي:

الجدول رقم 01: جدول الميزانية (الأصول) حسب النظام المحاسبي والمالي الجزائري.

الأصول	ملاحظة	إجمالي السنة N	اهتلاك رصيد السنة N	صافي السنة N	صافي السنة N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائمة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					

[1] Robert Papin. La Création d'entreprise, édition Dunod, paris, 2015, p 121.

مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وماشابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم 02: جدول الميزانية (الخصوم) حسب النظام المحاسبي والمالي الجزائري.

الخصوم	ملاحظة	السنة N	السنة N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات واحتياطات –احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (أ)			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية			

ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (ب)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (ج)			
المجموع العام للخصوم(أ+ب+ج)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

2.2. قائمة حسابات النتائج

حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية التي قد تكون على صيغة ربح أو خسارة، يتم التمييز بين نوعين من قائمة جدول حسابات النتائج كما يلي:

أ. جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

يحلل هذا الجدول الأعباء حسب طبيعتها ويسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للأنشطة العادية، النتيجة غير العملية، النتيجة الصافية للسنة المالية؛ يكون هذا الجدول وفق النموذج الموالي:

الجدول رقم 03: جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

البيان	السنة N
المبيعات والمنتوجات الملحقة تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال	

= إنتاج السنة المالية (1)	
المشتريات المستهلكة	
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	
= استهلاك السنة المالية (2)	
= القيمة المضافة للاستغلال (1+2)	
أعباء المستخدمين	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	
= إجمالي فائض الاستغلال (3)	
المنتجات العملياتية الأخرى	
الأعباء العملياتية الأخرى	
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	
= النتيجة العملياتية (4)	
المنتوجات المالية	
الأعباء المالية	
= النتيجة المالية (5)	
= النتيجة العادية قبل الضرائب (4+5)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
= النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	
= النتيجة غير العادية	
= صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (*)	
= صافي نتيجة المجموع المدمج (*)	
ومنها حصة ذوي الأقلية (*)	
حصة المجمع (*)	

(*) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

ب. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

يحلل هذا الجدول الأعباء حسب وظيفتها ويسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: هامش الربح الاجمالي، النتيجة العملياتية، النتيجة العادية قبل الضريبة، النتيجة الصافية للأنشطة العادية، النتيجة الصافية للسنة المالية؛ يكون هذا الجدول وفق النموذج الموالي:

الجدول رقم 04: جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

البيان	السنة N
رقم الأعمال كلفة المبيعات	
= هامش الربح الإجمالي	
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية	
= النتيجة العملياتية	
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية	
= النتيجة العادية قبل الضريبة	
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)	
= النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية	
= النتيجة الصافية للسنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (*) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (*) منها حصة ذوي الأقلية (*) حصة المجمع (*)	

(*) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

3.2. قائمة سيولة الخزينة

تجسد هذه القائمة مختلف التدفقات النقدية المحققة من طرف المؤسسة خلال سنة مالية حسب طبيعتها، التي تتكون من تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستغلال أو الأنشطة العملياتية وكذا تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستثمار إضافة لتدفقات ناتجة عن أنشطة التمويل؛ نص النظام المحاسبي المالي الجزائري على طريقتين لإعداد قائمة أو جدول سيولة الخزينة، من خلال طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة.

1. جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

يقدم جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية بهدف إبراز التدفق المالي الصافي، وكذا تقريب هذا التدفق إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

الجدول رقم 05: جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

البيان	ملاحظة	N	N+1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			

تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
= تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

2. جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

يهدف جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة لتمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الثلاث الكبرى للنشاط أي كل من الاستغلال، الاستثمار والتمويل؛ تسمح هذه الطريقة بتصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة، التفاوتات أو التسويات للضرائب المؤجلة، التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل بشكل منفصل؛ حيث يأخذ هذا الجدول حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري الشكل التالي:

الجدول رقم 06: جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

البيان	ملاحظة	N	N+1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: • الاهتلاكات والأرصدة • تغير الضرائب المؤجلة • تغير المخزونات • تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى • تغير الموردين والديون الأخرى • نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
= تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			

تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
= تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
= تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
= تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1) تغير أموال الخزينة			

(1) يستعمل في حالة الكشوف المالية المدمجة

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

4.2. قائمة تغيرات الأموال الخاصة

يعد تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة بمثابة تحليل للحركات التي أثرت على كل فصل من الفصول التي تشكلت منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

الجدول رقم 07: جدول تغيرات الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية		*				
تصحيح الأخطاء الهامة		*				
إعادة تقييم التثبيتات					*	
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج				*		*
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال		*				*
صافي نتيجة السنة المالية						*
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						

تغيير الطريقة المحاسبية		*				
تصحيح الأخطاء الهامة		*				
إعادة تقييم التثبيتات					*	
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في				*		
الحسابات في حساب النتائج						*
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال		*				*
صافي نتيجة السنة المالية						*
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

5.2. ملحق الكشوف المالية

الملحق وثيقة تلخيص يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر مختلف التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج فهما أدق، ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.

تعد عناصر الإعلام الرقمية للملحق حسب نفس المبادئ وحسب نفس الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تتشكل منها الكشوف المالية؛ إلا أن ما يسجل في الملحق لا يمكنه بحال من الأحوال أن يحل محل ما يسجل في إحدى الوثائق الأخرى للكشوف المالية.

يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط الآتية، متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية[1]:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد كشوف مالية؛
- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه الكيانات أو مسيريها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق:

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق.

- ✓ الطابع الملائم للإعلام.
- ✓ أهميته النسبية.

وعليه فإن الملحق يجب ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

من أبرز الجداول التي يمكن أن يتضمنها الملحق ما يلي:

الجدول رقم 08: تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية.

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الاجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الاجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية التثبيتات العينية المساهمات الأصول المالية الأخرى غير الجارية					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

حيث يتطلب إعداد هذا الجدول الالتزام بالخطوات التالية:

- ✓ يجب أن يفصل كل فصل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية على الأقل.
- ✓ يسمح عمود "الملاحظات" ببيان المعلومات التكميلية المذكورة في الملحق عن طريق الإحالة إليها والتي تخص عنوان (تغيرات ناتجة عن تجميع مؤسسات، طريقة التقييم ...).
- ✓ يجزأ عمود الارتفاع (الزيادة) عند الضرورة إلى "اقتناءات، إسهامات"، "إنشاءات".
- ✓ يجزأ عمود الانخفاض عند اللزوم إلى "عمليات بيع"، "عمليات انفصال"، "عمليات الوضع خارج الخدمة".

الجدول رقم 09: جدول الاهتلاكات.

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات					

أصول مالية أخرى غير جارية					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

حيث يتطلب إعداد هذا الجدول الالتزام بالخطوات التالية:

- يجب عرض كل فصل على الأقل حسب مدونة الأقسام الواردة في الميزانية.
- يسمح عمود "ملاحظات" بأن تبين عن طريق الإحالة، المعلومات المكملة المذكورة في الملحق والتي تخص: عنوان مدة دوام المنفعة أو نسبة الاهتلاك المستعملة، تعديل نسب الاهتلاك ...

الجدول رقم 10: جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة في نهاية السنة المالية
Good will تثبيتات معنوية تثبيتات عينية مساهمات أصول مالية أخرى غير جارية					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم 11: جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة).

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز (%)	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع الكيان أ الكيان ب **الكيانات المشاركة** الكيان 1 الكيان 2								

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم 12: جدول المؤونات.

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب					
المجموع					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم 13: كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية.

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5 أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون					
المجموع					

المصدر: القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سبق ذكره.

ثانيا. عموميات حول التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي بشكل أساسي على الكشوف والقوائم المالية بمختلف أنواعها، بحيث يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح.

تعد قائمة الميزانية من أبرز القوائم المستخدمة في التحليل المالي بشكل عام فهي بمثابة صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة، والتي يجب أن تكون في صيغتها الافتتاحية للسنة المالية مطابقة لميزانية إقفال السنة المالية السابقة.

تعد قائمة حسابات النتائج أيضا من القوائم المالية الأساسية في التحليل المالي للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بالتركيز على تحليل نشاطها السنوي، بحيث تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.

1. مفهوم التحليل المالي:

التحليل المالي هو أسلوب للتعبير عن الحقيقة الاقتصادية للمؤسسة بلغة عالمية شاملة تسمح بتطوير أدوات متابعة النشاط؛ يمر هذا الأسلوب عبر ثلاثة مراحل أساسية هي: تفكيك التدفقات النقدية للمؤسسة، تحويل هذه التدفقات ضمن الوثائق المحاسبية ثم تحليل هذه التدفقات[1].

كما يقوم التحليل المالي على تقييم الأداء الاقتصادي والمالي بشكل موضوعي قدر الإمكان للمؤسسة، انطلاقا من حسابات قوائمها المالية، فمن الضروري معرفة كيفية قراءة هذه البيانات المالية التي تتألف أساسا من الميزانية وحساب النتائج وملحق، التي تسمح بدورها بتحليل المردودية، الملاءة وذمة المؤسسة؛ هذا التحليل يعرف أيضا بالتشخيص المالي الذي يتجسد انطلاقا من بيانات مالية سابقة بمنظور ديناميكي ومقارنتها مع حسابات آخر سنتين أو ثلاث سنوات[2].

يتوجب على المؤسسات عند إعداداها للقوائم المالية أن تعرض بصفة وفية وضعيتها المالية ونجاعتها وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه[3].

---

[1] Georges Legros. Mini manuel de finance d'entreprise, édition Dunod, Paris, 2010, p1.

[2] Dov Ogien. Gestion financière de l'entreprise, édition Dunod, Paris, 2008, P2.

[3] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق.

2.أهداف التحليل المالي:

تمس أهداف التحليل المالي مختلف مكونات السياسة المالية للمؤسسة، من أبرزها[1]:

- **التحليل المالي للسيولة:** يمكّن هذا التحليل من معرفة مدى قدرة سيولة الأصول على مواجهة استحقاقات الديون.
- **التحليل المالي والتوازن المالي:** يسمح التحليل المالي بالحكم على فعالية الهيكلة المالية للمؤسسة من خلال فحص التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الموارد الدائمة (المظهر الساكن) وتغطية الأصول الدورية بواسطة الموارد الدورية (المظهر الحركي).
- **التحليل المالي الإجمالي:** يتمثل في فحص الحالة المالية للمؤسسة من خلال استعمال أدوات التحليل المالي مثل النسب المالية.
- **التحليل المالي والاستراتيجية:** يتم تقييم الحالة العامة للمؤسسة باعتبارها نظام متكامل، إنجاز تشخيص كامل ومفصل للمؤسسة مع تقييم امكانيتها المستقبلية من خلال الاعتماد على الدراسات المختلفة؛ يشكل التحليل المالي والاستراتيجي طريقة لترجمة مختلف العناصر الكمية والكيفية بهدف إصدار حكم على النتائج الحالية والآفاق المستقبلية للمؤسسة.

3. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

استعمال التحليل المالي لا يقتصر على المسيرين الذين يستخدمونه عادة كأداة تسيير في تشخيص ومعرفة الصحة المالية للمؤسسة، بل هناك أطراف أخرى داخلية وخارجية تستخدم التحليل المالي في تحديد علاقتها المالية مع المؤسسة، أبرز هذه الأطراف هي:[2]

- البنكيين والمؤسسات المقرضة من أجل منح القرض.
- المساهمين أو المستثمرين من أجل دراسة فرص التوظيف المالي.
- العمال ومجلس المؤسسة لتحديد مساهمتهم في تحقيق النتائج.
- المدققين الخارجيين من أجل الحكم على مصداقية المعطيات المحاسبية.

4. أدوات التحليل المالي:

تعد أدوات التحليل المالي المستخدمة في التحليل المبسط للميزانية وحسابات النتائج من أبسط تقنيات التحليل المالي وأكثرها استعمالا في هذا المجال، نظرا لسهولة حسابها واستعمالها في قياس الوضعية المالية للمؤسسة، ترتكز هذه الأدوات أساسا على مؤشرات التوازن المالي وكذا النسب المالية؛ بالإضافة لأدوات أخرى نلخص أبرزها من خلال الشكل الموالي:

[1] خميسي شيحة. التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 47.

[2] Dov Ogien. Op, cit. P3.

الشكل رقم 1: أدوات التحليل المالي

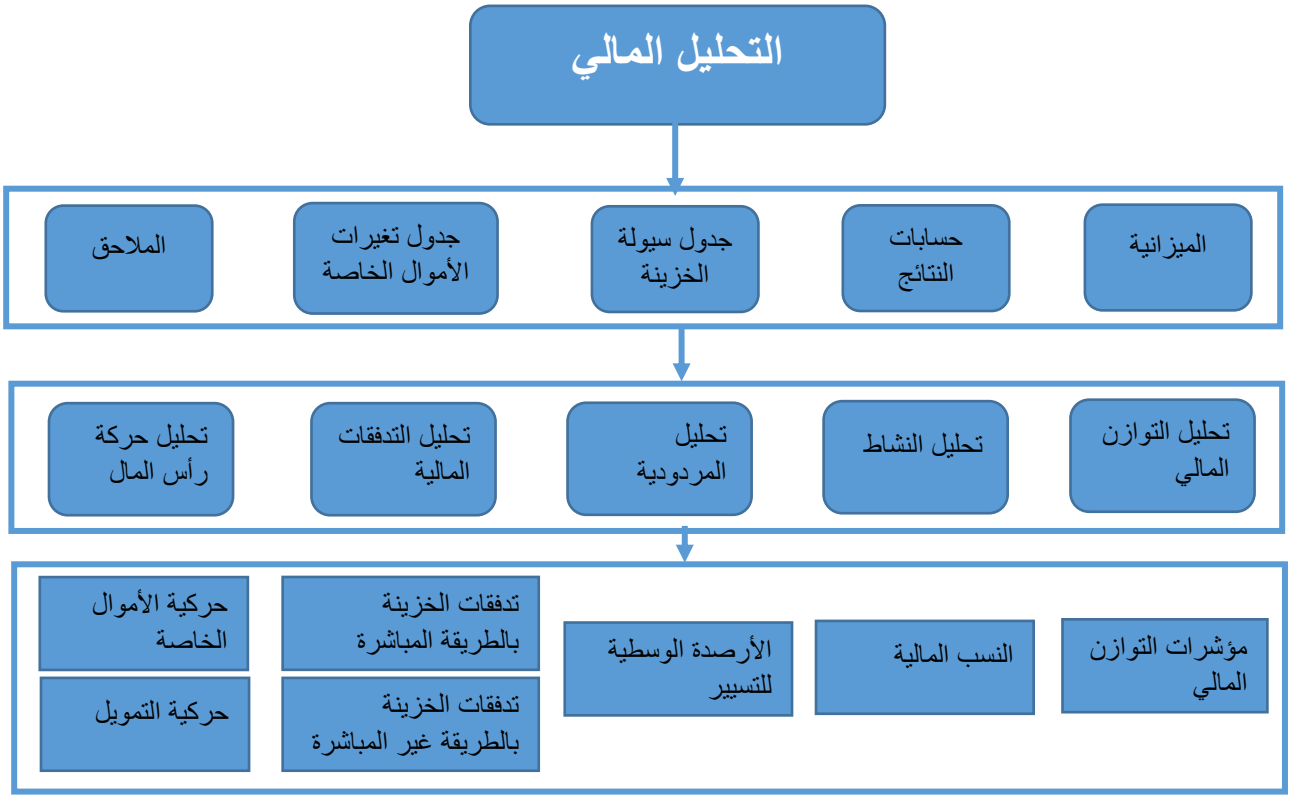

المصدر: من إعداد الأستاذ بناء على مختلف المراجع المرفقة.

من خلال هذا الشكل المبسط الملخص لأبرز أدوات التحليل المالي، فإن الجوانب التي نركز عليها في دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية هي:

- تحليل الهيكلة المالية للمؤسسة من خلال تحليل الموارد المالية للمؤسسة ودراسة مدى قدرتها على تحقيق التوازن المالي.
- تحليل النشاط الاستغلالي بحيث يقوم المحلل المالي على هذا المستوى بدراسة وتحليل مختلف النتائج الوسطية التي حققتها المؤسسة في إطار نشاطها الاستغلالي.
- تحليل المردودية والذي يسمح بقياس وفهم مدى مساهمة مختلف الوسائل في تحقيق نتائج المؤسسة، فهي عبارة عن مقياس لأداء المؤسسة.
- تحليل التدفقات المالية، حيث يساعد هذا التحليل على دراسة وفهم كيفية تشكل خزينة المؤسسة ومتابعة حركتها عبر الزمن وتحديد طبيعة التدفقات المؤثرة في تطورها.

نقوم بالتطرق لمختلف هذه الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للوضعية الاقتصادية والمالية للمؤسسة من خلال مختلف المحاور الموالية.

5. طرق التحليل المالي:

من الناحية المنهجية يمكن للمحلل المالي إتباع عدة طرق في عملية التحليل باستخدام مختلف أدوات التحليل المالي وهذا حسب الهدف المحدد لعملية التحليل، وعموما يتم التميز بين ثلاثة طرق رئيسية للتحليل وهي[1]:

1.5. التحليل المالي الزمني: عادة ما تعتمد هذه الطريقة في التحليل لقياس التطور الحركي عبر الزمن لنفس المؤسسة من خلال دراسة تطور مختلف قوائمها المالية عبر فترة زمنية يستحسن ألا تقل عن خمسة سنوات مالية متتالية، حتى يتمكن المحلل المالي من فهم وتشخيص التطور المالي للمؤسسة.

2.5. التحليل المالي المقارن: تعتمد هذه الطريقة على الخصوص عند مقارنة التطور المالي للمؤسسة مع مؤسسات أخرى مماثلة، وعند اختيار هذه الطريقة لابد من مراعاة ضرورة توفر مجموعة من الخصائص المشتركة ما بين المؤسسة محل الدراسة والتشخيص مع المؤسسات موضع المقارنة كأن تكون كلها تنشط في نفس المجال، أن تكون من نفس الحجم، أن تكون تخضع لنفس الأطر القانونية والجبائية.

3.5. التحليل المالي المعياري: يتم اعتماد هذه الطريقة من التحليل بهدف تقييم الوضعية المالية للمؤسسة بالرجوع إلى جملة من المعايير التي تعتبر أساس يتم من خلاله قياس مدى تحقيق المؤسسة لهذا المعيار من عدمه، ومن بين المعايير المعتمدة في هذا الصدد على سبيل المثال معايير المحاسبة الدولية، معايير الجودة وغيرها.

6. الدورات المالية للمؤسسة:

تمارس المؤسسة خلال نشاطها عدة عمليات، تقوم أساسا على توفير الموارد لإنتاج سلع و/أو خدمات؛ لتحقيق هذا الغرض، فإن المؤسسة تنظم عدة عمليات التي يمكن تصنيفها حسب هدفها إلى ثلاث دورات مالية هي[2]:

أ- **دورة الاستغلال:** تغطي دورة الاستغلال سلسلة من العمليات الاقتصادية لإنتاج سلع أو خدمات، وهي تعبر عن النشاط الأساسي للمؤسسة، بحيث تدمج عادة ما بين ثلاث جوانب، هي: الجانب التمويني، من حيث تزويد المؤسسة بمختلف المواد الأولية والبضائع، الجانب الإنتاجي من حيث تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة أو نصف مصنعة والجانب التجاري من حيث تسويق المنتجات التامة.

ب-**دورة الاستثمار:** تسمح دورة الاستثمار بتوفير مختلف الاستثمارات الضرورية للمؤسسة لممارسة نشاطها، وهذا من خلال حيازة استثمارات جديدة كمعدات وتجهيزات، برمجيات واستثمارات معنوية، بالإضافة لاستثمارات مالية.

[1] Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise, édition Dalloz, 2010, France, p190.
[2] Hubert de la Bruslerie. Analyse Financière : information financier, évaluation, diagnostic, 5ed, édition Dunod, Paris, 2014, pp : 4-8.

كما تتمثل عمليات دورة الاستثمار أيضا في التنازل عن استمارات سابقة سواء بعد نهاية مدة اهتلاكها المحاسبي، تقليص حجم استثمارات المؤسسة، تلف جزئي لبعض التجهيزات ...الخ.

ت-**دورة التمويل:** تسمح دورة التمويل بتغطية الاحتياجات المالية لنشاط المؤسسة، وهي تنقسم إلى مصدرين أساسيين هما:

- **مصادر تمويل داخلية:** هي عبارة عن مختلف مكونات التمويل الذاتي خاصة منها: الأرباح غير الموزعة، الإهتلاكات والمؤونات.
- **مصادر تمويل خارجية:** تلجأ المؤسسة عادة لمصادر تمويل خارجية كضرورة لرفع حجم تمويلها، من أبرز هذه المصادر: القروض الطويلة الأجل، المتوسطة وقصيرة الأجل من البنوك والمؤسسات المالية، رفع رأس المال.

الشكل رقم 2: الدورات المالية للمؤسسة

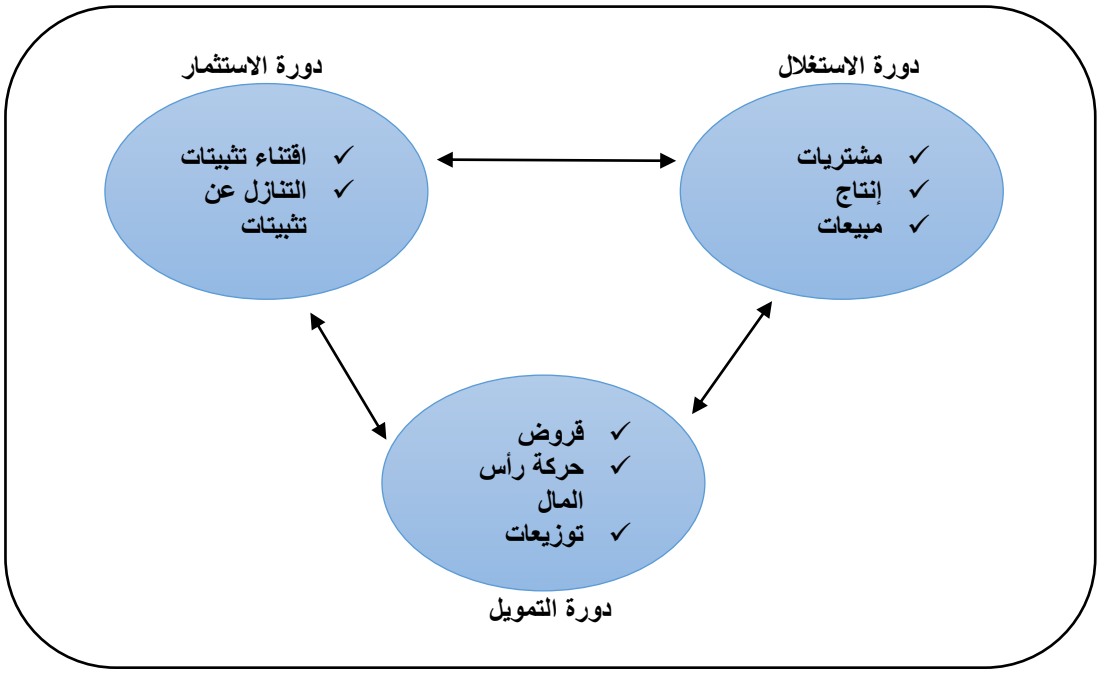

Source : Georges Legros. Mini manuel de finance d'entreprise, édition Dunod, Paris, 2010, p5.

تمارين تطبيقية

تمرين رقم 1: أجب بدقة واختصار عن الأسئلة التالية:

1. من هم أبرز الأطراف المهتمون بالتحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
2. ما هي الدوارات المالية للمؤسسة حسب التحليل الوظيفي؟
3. ما هو الفرق بين احتياجات الاستغلال واحتياجات خارج الاستغلال؟

تمرين رقم 2:

أ. حدد طبيعة العبارات التالية (صحيحة أم خاطئة) بوضع علامة (X) أمام الإجابات حسب الحالة من بين العبارات التالية:

العبارات	صحيح	خطأ
1- تختلف ميزانية المؤسسة الاقتصادية عن ميزانية الدولة		
2- تتكون ميزانية المؤسسة الاقتصادية من أصول وخصوم		
3- تنقسم أصول الميزانية إلى أصول غير جارية وأصول جارية		
4- الاحتياج الإجمالي لرأس المال العامل يمثل احتياجات الاستغلال فقط		
5- مؤشر الخزينة الصافية = خزينة الأصول + خزينة الخصوم		

ب. ضع دائرة أمام الإجابات الصحيحة من بين الاقتراحات التالية:

1. **تتكون الميزانية الوظيفية للمؤسسة من:**
   - أ- وظيفة الاستثمار
   - ب-وظيفة التمويل
   - ت-وظيفة الاستثمار ووظيفة التمويل ووظيفة الاستغلال

2. **يسمح مؤشر رأس المال العامل بمعرفة:**
   - أ- حجم مديونية المؤسسة
   - ب-طبيعة خزينة المؤسسة
   - ت-مدى قدرة الموارد الدائمة على تغطية الأصول الثابتة

3. **تحسب نسبة السيولة العامة من خلال العلاقة التالية:**
   - أ- المخزونات \ الخصوم الجارية
   - ب-الأصول الجارية \ الخصوم الجارية
   - ت-الخزينة \ الخصوم الجارية

4. **يحسب معدل دوران المخزون من خلال العلاقة التالية:**
   - أ- تكلفة البضاعة المباعة \ متوسط المخزون

ب-الأصول \ متوسط المخزون

ت-النقديات \ متوسط المخزون

5. **يحسب رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG) من خلال العلاقة التالية:**

أ- الأصول الجارية + الخصوم الجارية

ب-الخصوم غير الجارية – الأصول غير الجارية

ت-الخزينة + الموردون

حل التمرين رقم 1: أجب بدقة واختصار على الأسئلة التالية:

1. **أبرز الأطراف المهتمون بالتحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية،** هم: المستثمرون، الملاك والمساهمين، البنوك، العمال.

2. **الدوارات المالية للمؤسسة حسب التحليل الوظيفي،** هي:

- ✓ دورة الاستغلال؛
- ✓ دورة الاستثمار؛
- ✓ دورة التمويل.

3. **الفرق بين احتياجات الاستغلال واحتياجات خارج الاستغلال،** هو:

احتياجات الاستغلال تمثل مختلف الاحتياجات التي تندرج ضمن النشاط الأساسي للمؤسسة ومرتبط بدورة الاستغلال، أما احتياجات خارج الاستغلال فهي لا ترتبط بالنشاط الأساسي للمؤسسة.

المحور الثاني: تحليل الهيكلة المالية والنشاط

يستند التحليل المالي بشكله المبسط على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة عادة لا تتجاوز السنة المالية، ويتم هذا النوع من التحليل عبر دراسة الميزانية وحسابات النتائج بشكل أساسي.

أولا. تحليل الهيكلة المالية ومؤشرات التوازن المالي

يتم تحليل الهيكلة المالية من خلال تحليل الميزانية والذي يكون عادة من خلال منظورين هما:

–تحليل الذمة المالية والذي يهتم بدراسة ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات في إطار الميزانية المالية، هذه القراءة ترتكز على تحليل القدرة على تحقيق السيولة والوفاء بالالتزامات، وفي هذا الإطار تقيم القدرة على الوفاء بدراسة رأس المال العامل ومجموعة من النسب المالية.

–التحليل الوظيفي ينظر للمؤسسة على أنها مجموعة من الوظائف والدورات المالية بحيث يدرس الميزانية بالنسبة إلى دورة الاستثمار ودورة الاستغلال ودورة التمويل، وفي هذا الإطار يتم هيكلة الميزانية الوظيفية بشكل أفقي بتصنيف الاستخدامات والموارد حسب هذه الدورات الثلاث، هذا العرض للموارد والاستخدامات يسمح بحساب رأس المال العامل الإجمالي، احتياجات رأس المال العامل للاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة.

1. تحليل الهيكلة المالية

لتحليل الهيكلة المالية للمؤسسة الاقتصادية نقوم بالتطرق لدراسة الميزانية المالية ومعالجتها بتحويلها إلى ميزانية وظيفية.

1.1. الميزانية المالية:

يقوم تحليل الميزانية المالية على منظور سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، بناء على قاعدة التوازن المالي الأدنى، التي تنص على أن توازن البنية المالية للمؤسسة يتحقق إذا كانت أصولها الثابتة تمول عن طريق مواردها الدائمة، والأصول الجارية تمول عن طريق الخصوم الجارية، وبهدف أن يكون هناك هامش أمان يجب على المؤسسة أن تكون ما يسمى برأس المال العامل وذلك عن طريق زيادة حجم الأصول الجارية عن حجم الخصوم الجارية أي الاعتماد جزئيا على الأموال الدائمة في تمويل الأصول الجارية، ويتم تقدير حجم هذا الهامش حسب عدة متغيرات أبرزها طبيعة نشاط المؤسسة وحجمها في السوق.

تحقيق التوازن المالي للمؤسسة يستوجب أن تمول الأصول الثابتة بالموارد المالية الدائمة والأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل، ولكن في أحيان كثيرة قد يحدث الاختلاف في المدد بين تاريخ الاستحقاق ومدة سيولة الأصول خصوصا بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، فعلى سبيل المثال قد تختلف المدة والقيمة الممنوحة للزبائن عن القيمة والمدة الممنوحة للموردين بسبب الصعوبة في تصريف منتج ما أو عدم قدرة الزبائن على الوفاء بالتزاماتهم في الوقت المحدد والقيمة المتفق عليها، وهنا ستواجه المؤسسة صعوبة في التسديد لدائنيها، ولتفادي مثل هذه الحالات على المؤسسة أن تخصص جزء من أموالها الدائمة المتبقية بعد تمويل الأصول الثابتة

لتمويل جزء من الأصول المتداولة نظرا للفترة الكبيرة التي تتمتع بها الأموال الدائمة، هذا الجزء من الأموال يعبر عنه برأس المال العامل الصافي الإجمالي.
يحسب رأس المال العامل حسب الميزانية المالية بطريقتين كما يلي:

رأس المال العامل (أعلى الميزانية) = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

رأس المال العامل (أسفل الميزانية) = الأصول المتداولة –الالتزامات المتداولة

يأخذ رأس المال العامل عادة إحدى الحالات الثلاثة التالية:

- **رأس المال العامل معدوم:** أي أن المؤسسة قد غطت أصولها الثابتة بواسطة مواردها الدائمة دون وجود فائض أو عجز وهي حالة توازن مالي أمثل ونادر الحدوث.
- **رأس المال العامل موجب:** يعني وجود هامش أمان مالي ناتج عن فائض في التمويل مصدره الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل.
- **رأس المال العامل سالب:** يعني تمويل جزئي للأصول الثابتة والاعتماد بشكل كبير على التمويل قصير الأجل.

أما عن توظيف رأس المال العامل فيتم من خلال مؤشر احتياجات رأس المال العامل التي تحتاجها المؤسسة لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل؛ فهذه الاحتياجات تعبر عن الفرق بين احتياجات الدورة ومواردها، أي الفرق في الأموال بين مجموع قيم الاستغلال والقيم غير الجاهزة ومجموع الديون قصيرة الأجل دون السلفات المصرفية. بحيث:

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحصيل) – (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

يأخذ مؤشر احتياجات رأس المال العامل عادة إحدى الحالات الثلاثة التالية:

- **احتياجات رأس المال العامل الموجبة:** تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة، فهذا يدل على أن احتياجات التمويل لم تغطى كليا بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل لتمويل احتياجاتها.
- **احتياجات رأس المال العامل سالبة:** هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، بمعنى أن احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب عليها أن تعمل على استغلال الفائض من خلال الاستثمار لتحقيق مردودية أعلى.
- **احتياجات رأس المال العامل معدومة:** تدل هذه الحالة على تغطية موارد الدورة لاحتياجات الدورة، وأن المؤسسة في وضع توازني.

أما عن المؤشر الثالث فهو الخزينة الصافية التي تعتبر بمثابة رصيد صافي لرأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، يحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل –احتياجات رأس المال العامل

تأخذ الخزينة الصافية إحدى الحالات التالية:

- **خزينة صافية موجبة:** في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة؛ يتحقق هذا الرصيد الموجب كون قيمة رأس المال العامل كانت أكبر من قيمة احتياجاته.
- **خزينة صافية سالبة:** تشير هذه الحالة إلى أن المؤسسة في عجز بسبب عدم قدرتها على تسديد ديونها في آجالها، هذه الحالة تبرز أن المؤسسة أمام إشكالية وجود تكاليف إضافية مما يستوجب عليها العمل على تحصيل حقوقها الموجودة لدى الغير أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها غير المنتجة؛ يتحقق هذا الرصيد السالب لما تكون قيمة رأس المال العامل أقل من قيمة احتياجاته.
- **خزينة صافية معدومة:** تشير هذه الحالة إلى أن المؤسسة قد تمكنت من الاستخدام الجيد لمواردها في تغطية الاحتياجات التمويلية وهي عبارة عن وضعية مثلى؛ يتحقق هذا الرصيد المعدوم لما تكون قيمة رأس المال العامل مساوية لقيمة احتياجاته.

2.1. الميزانية الوظيفية:

الميزانية الوظيفية هي عبارة عن تحويل لقائمة الميزانية المالية المبنية على "**مبدأ سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم**" إلى قائمة ميزانية مبنية على "**المبدأ الوظيفي**" الذي يعتبر أن المؤسسة هي وحدة اقتصادية تتشكل من: وظيفة الاستثمار، وظيفة الاستغلال ووظيفة التمويل؛ هذه الوظائف الثلاث يتم التعبير عنها في الميزانية على شكل دورات لتصبح عبارة عن دورة الاستثمار، دورة الاستغلال ودورة التمويل؛ وهي أساس تصنيف وهيكلة أصول وخصوم هذه الميزانية الوظيفية.

أ. **أصول الميزانية الوظيفية:** هي الموارد التي تسييرها المؤسسة بفعل أحداث ماضية والموجهة لتوفر لها منافع اقتصادية مستقبلية[1]؛ تتفرع أصول المؤسسة حسب الميزانية الوظيفية إلى:

- **أصول غير جارية:** تتمثل في عناصر الأصول التي تشكل دورة الاستثمار والتي تتمثل عادة في التثبيتات المعنوية، العينية والمالية.

[1] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008. الجزائر، المواد 20-21، (بتصرف).

- **أصول جارية:** تتمثل في عناصر الأصول التي تشكل دورة الاستغلال والتي تتكون من:

✓ **أصول جارية للاستغلال:** هي عناصر الأصول قصيرة الأجل التي تدخل ضمن النشاط الأساسي للمؤسسة، مثل: المخزونات من المواد الأولية والمنتجات، الزبائن وحقوق الاستغلال.

✓ **أصول جارية خارج الاستغلال:** هي عناصر الأصول قصيرة الأجل التي لا تدخل ضمن النشاط الأساسي للمؤسسة، مثل: القيم المنقولة للتوظيف، والحقوق المختلفة خارج النشاط الأساسي للمؤسسة.

✓ **خزينة الأصول:** هي مختلف عناصر النقدية والسيولة المتاحة لدى المؤسسة.

ب. **خصوم الميزانية الوظيفية:** تعبر خصوم الميزانية عن الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية[1].

- **خصوم غير جارية:** تتمثل في عناصر الخصوم التي تشكل دورة التمويل والتي تعبر عن الموارد الثابتة للمؤسسة، تتشكل من:

✓ **الأموال الخاصة:** وهي مصادر التمويل الداخلية للمؤسسة، مثل: رأس المال، الاحتياطات والاهتلاكات.

✓ **الديون المالية:** وهي مصادر التمويل الخارجية المتأتية في العادة من المؤسسات المالية المقرضة، وتكون هذه الديون متوسطة وطويلة الأجل.

- **خصوم جارية:** هي الموارد قصيرة الأجل التي تشكل جزء من دورة التمويل الموجه لتغطية دورة الاستغلال للمؤسسة.

✓ **خصوم جارية للاستغلال:** هي عناصر الخصوم قصيرة الأجل التي تدخل ضمن النشاط الأساسي للمؤسسة، مثل: الموردون ودائنو الاستغلال.

✓ **خصوم جارية خارج الاستغلال:** هي عناصر الخصوم قصيرة الأجل التي لا تدخل ضمن النشاط الأساسي للمؤسسة، مثل: ديون التثبيتات.

✓ **خزينة الخصوم:** وهي مصادر التمويل الخارجية قصيرة الأجل مثل: السلفات المصرفية والقروض قصيرة الأجل.

ج. شكل الميزانية الوظيفية المختصرة: تصنف عناصر الأصول والخصوم ضمن الميزانية الوظيفية إلى أصول وخصوم غير جارية، وأصول وخصوم جارية، هذه الأخيرة تتكون من عناصر الاستغلال، عناصر خارج الاستغلال وعناصر الخزينة، وهي تأخذ الشكل المختصر التالي:

[1] المرسوم التنفيذي 08-156، المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، المواد 22-24، (بتصرف).

الجدول رقم 14: الشكل المختصر للميزانية الوظيفية.

الأصول (استخدامات)	المبالغ	الخصوم (موارد)	المبالغ
أصـــول غـيـــر جـــاريـــة		**خصـوم (مـوارد) غيـر جاريـــة**	
• التثبيثات		• أموال خاصة • ديون مالية غير جارية	
أصـــول جـــاريـــة		**خصـــوم (مـــوارد) جـــاريـــة**	
أ – أصول جارية للإستـــغـــلال		**أ – خصوم جارية للإستـــغـــلال**	
ب- أصول جارية خـارج الإستـغلال		**ب – خصوم جارية خـارج الإستـغلال**	
ج- خـزينـــة الأصـــول		**ج - خزينة الخصوم**	
مجمـــوع الأصـــول		**مـجمـوع الـخصـوم**	

المصدر: من إعداد الأستاذ بناء على مختلف المراجع المرفقة.

يمكن أن تتبع الميزانية بمعطيات إضافية لتوضيح بعض عناصرها وبنودها.

2. التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

يتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة من خلال عدة أدوات مالية من أبرزها مؤشرات التوازن المالي والتي تنقسم إلى ثلاث مؤشرات أساسية هي:

1.2. رأس المال العامل الصافي الإجمالي: يعبر مؤشر رأس المال العامل الصافي الإجمالي عن مدى قدرة الخصوم غير الجارية (الموارد الثابتة) على تمويل الأصول غير الجارية (الاستخدامات الثابتة)

رأس المال العامل الصافي الإجمالي= خصوم غير جارية – أصول غير جارية

2.2. **احتياج رأس المال العامل الإجمالي:** يعبر مؤشر احتياج رأس المال العامل الإجمالي عن الأموال التي تحتاجها المؤسسة لتغطية احتياجاتها خلال الدورة أو النشاط، وهو يتشكل من احتياجات الاستغلال واحتياجات خارج الاستغلال (حسب التحليل الوظيفي)، ويعبر عليه بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل الإجمالي= احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

بحيث يحسب احتياج رأس المال العامل للاستغلال على النحو التالي:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = أصول جارية للاستغلال – خصوم جارية للاستغلال

كما يحسب احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال على النحو التالي:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = أصول جارية خارج الاستغلال – خصوم جارية خارج الاستغلال

3.2. **الخزينة الصافية:** يعبر مؤشر الخزينة الصافية عن الرصيد الصافي المحقق للتدفقات النقدية للمؤسسة خلال السنة المالية، تحسب من الميزانية عبر العلاقة التالية:

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

كما يمكن استنتاج قيمة الخزينة الصافية من خلال العلاقة التالية:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي – احتياج رأس المال العامل الإجمالي

يتحقق التوازن المالي للمؤسسة إذا حققت الشروط التالية:

- أن يكون رأس المال العامل الصافي الإجمال موجب؛
- أن يكون رأس المال العامل الصافي الإجمالي أكبر من احتياج رأس المال العامل الإجمالي؛
- أن تكون الخزينة موجبة.

ثانيا. تحليل النشاط (تحليل الأرصدة الوسطية للتسيير)

يسمح تحليل حسابات النتائج بتقييم أداء المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرتبطة بالربحية والمردودية والنشاط ونقوم بذلك من خلال تحليل مختلف الأرصدة الوسطية للتسيير كالقيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة العملياتية.

تسمح الأرصدة الوسطية للتسيير بتحليل نتيجة المؤسسة من خلال تجزئتها إلى عدة مؤشرات مهمة، ما يسمح بتشخيص المعلومات حول نشاط المؤسسة وكيفية تشكل نتيجتها (ربح أو خسارة)؛ يتم حساب الأرصدة الوسطية للتسيير انطلاقا من نفس عناصر جدول حسابات النتائج، وهذا على النحو التالي:

1. **إنتاج السنة المالية:** يجسد هذا الرصيد النشاط الإنتاجي والخدماتي للمؤسسة، يحسب من خلال العلاقة التالية:

إنتاج السنة المالية = ح/70 + ح/72 + ح/73 + ح/74

حيث:

- ✓ ح/70: المبيعات والمنتجات الملحقة (عادة ما يكون على صيغة رقم الأعمال، مختلف مبيعات البضائع، المنتجات التامة والوسطية، الخدمات ...).
- ✓ ح/72: تغير المخزون التام وقيد الصنع.
- ✓ ح/73: الإنتاج المثبت أي إنتاج المؤسسة لحاجتها.
- ✓ ح/74: إعانات الاستغلال.

عادة يتم اعتماد رقم الأعمال في التحليل المالي بحيث يستخدم في حساب نسب الربحية ونسب النشاط، قياس نمو النشاط وغيرها؛ لهذا يعتبر رصيد إنتاج السنة المالية قليل الاستعمال في التحليل بسبب عدم تجانس مكوناته في الحساب، فمثلا يحسب الإنتاج المباع بسعر البيع، أما الإنتاج المخزن أو المثبت فيحسبان بتكلفة الإنتاج.

بالنسبة للمؤسسات التجارية يمكن حساب رصيد وسطي هو الهامش التجاري والذي يعبر عن الفرق بين مبيعات البضائع وتكلفة شراء البضائع المباعة؛ هذا الرصيد يسمح بقياس الفعالية التجارية للمؤسسة.

2. **استهلاك السنة المالية:** يستخدم هذا الرصيد في تحليل التكاليف يحسب من خلال العلاقة التالية:

استهلاك السنة المالية = ح/60 + ح/61 + ح/62

حيث:

- ✓ ح/60: مشتريات مستهلكة (مثل المواد الأولية المستهلكة ...).
- ✓ ح/61: الخدمات الخارجية (مثل صيانة المعدات، أقساط التأمين ...).
- ✓ ح/62: خدمات خارجية أخرى (مثل أجور الوسطاء والأتعاب، مصاريف البريد والاتصالات ...).

3. **القيمة المضافة:** تقيس القيمة المضافة الثروة الخام المنشئة من طرف المؤسسة في إطار نشاطها، ويتم توزيعها ما بين عوامل الإنتاج والدولة من خلال الضرائب والرسوم. تظهر أهمية هذا الرصيد في منح المؤسسة القدرة على قياس مدى خلقها للثروة انطلاقا من نشاطها الرئيسي، يحسب هذا الرصيد من خلال العلاقة التالية:

القيمة المضافة = إنتاج السنة المالية – استهلاك السنة المالية

4. **الفائض الإجمالي للاستغلال:** هو الفائض الذي تحققه المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي بعد تعويض الأطراف المرتبطة بالإنتاج، يحسب هذا الرصيد من خلال العلاقة التالية:

الفائض الإجمالي للاستغلال = القيمة المضافة – ح/63 – ح/64

حيث:

- ✓ ح/63: أعباء المستخدمين.
- ✓ ح/64: الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

5. **النتيجة العملياتية (التشغيلية):** يتم حساب هذا الرصيد بعد الأخذ بالاعتبار الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة، يحسب هذا الرصيد من خلال العلاقة التالية:

النتيجة العملياتية = الفائض الإجمالي للاستغلال + ح/75 – ح/65 – ح/68 + ح/78

حيث:

- ✓ ح/75: منتجات عملياتية أخرى.
- ✓ ح/65: أعباء عملياتية أخرى.
- ✓ ح/68: مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.
- ✓ ح/78: استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات.

6. **النتيجة المالية:** يشكل هذا الرصيد محصلة العمليات المالية حيث يحسب منفصلا عن الأرصدة السالفة الذكر ويؤثر في الرصيد اللاحق، كما يسمح بمراقبة الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات التمويلية بكفاءة[1]، يحسب هذا الرصيد من خلال العلاقة التالية:

النتيجة المالية = ح/76 – ح/66

حيث:

- ✓ ح/76: منتوجات مالية.
- ✓ ح/66: أعباء مالية.

7. **النتيجة العادية قبل الضريبة:** يعبر هذا الرصيد عن الأداء الإجمالي للمؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي، ويحسب من خلال العلاقة التالية:

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية

8. **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** يعبر هذا الرصيد عن الثروة الصافية التي تنشؤها المؤسسة من نشاطها الرئيسي، حيث تحسب من خلال العلاقة التالية:

[1] بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، مرجع سابق، ط2، ص 196.

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب – الضرائب على الأرباح

حيث:

الضرائب على الأرباح = الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية + الضرائب المؤجلة على الخصوم – الضرائب المؤجلة على الأصول.

9. **النتيجة غير العادية:** يأخذ هذا الرصيد في الحسبان كل الأعباء والإيرادات الخارجة عن النشاط الطبيعي للمؤسسة، لذا فهو رصيد مستقل عن باقي الأرصدة، يحسب من خلال العلاقة التالية:

النتيجة غير العادية = ح/77 – ح/67

حيث:

- ✓ ح/77: إيرادات غير عادية.
- ✓ ح/67: أعباء غير عادية.

10. **النتيجة الصافية:** تشكل النتيجة الصافية آخر رصيد يجمع ما بين النتيجة العادية بعد الضرائب وكذا النتيجة غير العادية.

ثالثا. التحليل بواسطة النسب المالية

النسب المالية هي من الأدوات البسيطة للتحليل المالي لميزانية المؤسسة الاقتصادية، وهي تعبر عن العلاقة المالية ما بين مؤشرين على الأقل، بحيث تسمح بقياس هذه العلاقة ومقارنتها مع مؤشرات أخرى أو مقارنتها بنفس المؤشرات خلال عدة دورات مالية أو بين عدة مؤسسات[1].

تتعدد النسب المالية التي يمكن استخدامها في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تحليل قائمة ميزانيتها، من أبرزها: نسب الهيكلة المالية، نسب التوازن المالي، نسب السيولة المالية ونسب النشاط[2].

1. **نسب الهيكلة المالية:** تستخدم نسب الهيكلة المالية في قياس تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة واستنتاج توجهاتها التمويلية ما بين الأموال الخاصة والديون المالية، من أبرز هذه النسب ما يلي:

- ✓ **نسبة الاستقلالية المالية:** تستخدم هذه النسبة في قياس مدى تمتع المؤسسة بالاستقلالية المالية في هيكلها التمويلي، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

[1] Thibierge Christoph. Analyse Financière, 6ed : édition Vuibert, 2016, p57.

[2] للتوسع أكثر حول مختلف أنواع النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي، يمكنكم الاستعانة بمختلف المراجع المذكورة في قائمة المراجع ضمن هذه المطبوعة.

$$\text{الاستقلالية المالية} = \frac{\text{المديونية الإجمالية}}{\text{مجموع الخصوم}} \%$$

✓ **نسبة الاستدانة:** تسمح هذه النسبة بقياس التبعية المالية للمؤسسة اتجاه المؤسسات المقرضة، تحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الاستدانة} = \frac{\text{الديون المالية}}{\text{الأموال الخاصة}} \%$$

تضم الديون المالية: الديون المالية طويلة ومتوسطة الأجل وخزينة الخصوم.

2. نسب التوازن المالي: تستخدم هذه النسب في قياس مدى تحقيق المؤسسة للتوازن المالي من خلال قياس عدة نسب من قائمة الميزانية، أبرز هذه النسب هي:

✓ **نسبة تغطية الأصول الثابتة:** تستخدم هذه النسبة في قياس مدى قدرة الموارد الدائمة للمؤسسة على تغطية مجموع تثبيتاتها، وهي أيضا مقياس لنسبة رأس المال العامل للمؤسسة، تحسب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{تغطية الأصول الثابتة} = \frac{\text{الخصوم غير الجارية}}{\text{الأصول غير الجارية}} \%$$

إذا كانت هذه النسبة أكبر من (100%) فإن الموارد المالية للمؤسسة تمكنها من تغطية تثبيتاتها، كما تعبر عن أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب.

✓ **نسبة التغطية الخاصة للأصول الثابتة:**

$$\text{التغطية الخاصة للأصول الثابتة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول غير الجارية}} \%$$

إذا كانت هذه النسبة أكبر من (100%) فإن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية في تغطية تثبيتاتها دون حاجتها للاستدانة.

✓ **نسبة توازن الخزينة:** تسمح هذه النسبة بقياس مدى توازن خزينة المؤسسة، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{توازن الخزينة} = \frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{خزينة الخصوم}} \%$$

إذا كانت هذه النسبة أكبر من (100%) فإنه مؤشر إيجابي يدل على أن خزينة المؤسسة موجبة.

3. **نسب السيولة المالية:** تستخدم نسب السيولة المالية في قياس مدى قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الأصول الجارية بهدف تغطية التزاماتها المالية الجارية، تتكون هذه النسب من ثلاثة أنواع هي:

- ✓ **نسبة السيولة العامة:** تقيس قدرة الأصول الجارية لدى المؤسسة على تغطية الخصوم الجارية، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} \%$$

إذا كانت هذه القيمة أكبر من 1 (100%) فإن المؤسسة تتمتع بسيولة عامة تمكنها من تغطية الخصوم الجارية.

- ✓ **نسبة السيولة المختصرة:** تقيس قدرة النقديات المتاحة والأصول الجارية خارج الاستغلال لدى المؤسسة على تغطية الخصوم الجارية، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{السيولة المختصرة} = \frac{\text{خزينة الأصول} + \text{أصول جارية خارج الاستغلال}}{\text{الخصوم الجارية}} \%$$

إذا كانت هذه القيمة أكبر من 1 (100%) فإن المؤسسة تتمتع بسيولة مختصرة تمكنها من تغطية الخصوم الجارية.

- ✓ **نسبة السيولة الفورية:** تقيس قدرة النقديات المتاحة للمؤسسة على تغطية الخصوم الجارية، وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{السيولة الفورية} = \frac{\text{خزينة الأصول}}{\text{الخصوم الجارية}} \%$$

إذا كانت هذه القيمة أكبر من 1 (100%) فإن المؤسسة تتمتع بسيولة فورية تمكنها من تغطية الخصوم الجارية.

4. **نسب النشاط:** تهدف هذه النسب إلى تفسير مكونات الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال، بحيث يتم حسابها بالاعتماد على القيم الإجمالية التي تظهر في الميزانية الوظيفية، ويتم التعبير عن هذه النسب في معظم الأحيان بالأيام و/أو عدد المرات، وتعرف أيضا هذه النسب بنسب الإنتاجية، إذ أن هدفها هو قياس كفاءة وفعالية الإدارة في استعمال ما لديها من استثمارات من أجل خلق وتوليد المبيعات؛ من بين أبرز هذه النسب و/ أو المدد ما يلي:

- ✓ **مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال:** بما أن احتياج رأس المال العمل للاستغلال (BFR_{ex}) متعلق ومرتبط بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وهذا يعني أنه مرتبط برقم الأعمال، فالنسبة التي تبين لنا هذه العلاقة، تمكن المحلل المالي من مقارنة حجم الاحتياج في رأس المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات المؤسسة يمثل هذا الاحتياج الهيكلي، وتحسب هذه المدة كما يلي:

$$\text{مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال} = \frac{\text{احتياج رأس المال العامل للاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}} \times 360\text{يوم}$$

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسب في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية قد يدل على زيادة في مدة التخزين أو في مهلة تحصيل الزبائن أو قد يدل على التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين.

- ✓ **معدل دوران المخزونات:** يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية رفع المبيعات خلال السنة، وعليه كلما زادت حركة المخزون وسرعته من بداية التخزين إلى عملية رفع المبيعات، كلما ارتفعت قدرة المؤسسة في توليد السيولة وتحقيق أرباح؛ حيث يمكن حساب معدل دوران المخزونات من خلال العلاقتين التاليتين:

➢ بالنسبة للبضاعة أو المواد الأولية كالتالي:

$$\text{معدل دوران البضاعة (المواد الأولية)} = \frac{\text{تكلفة شراء الباعة أو المواد الأولية}}{\text{متوسط مخزون البضاعة أو المواد الأولية}} \%$$

➢ بالنسبة للمنتجات التامة كالتالي:

$$\text{معدل دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{تكلفة إنتاج المنتجات التامة}}{\text{متوسط مخزون المنتجات}} \%$$

علما بأن: **متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة) \ 2**

أما بالنسبة للمدة المتوسطة التي يتم فيها تخزين المخزونات وذلك قبل أن يتم استغلالها، فيتم حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة دوران المخزون} = \frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

- ✓ **مدة تحصيل الزبائن:** تعبر هذه المدة عن الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة (الزبائن وأوراق القبض) إلى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل، تتبع هذه المدة السياسة التجارية للمؤسسة في التعامل مع زبائنها، وعموما كلما كانت أقل كان ذلك دليلا على ترصيدها السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة، وهي تحسب كما يلي:

$$\text{متوسط مدة تحصيل الزبائن} = \frac{\text{متوسط حساب الزبائن وأوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال السنوي الآجل}} \times 360 \text{ يوم}$$

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات المدينة (بالمرات خلال السنة)، من خلال مقلوب فترة التحصيل، كما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي الآجل}}{\text{متوسط حساب الزبائن وأوراق القبض}}$$

كلما كان هذا المعدل أكبر، كلما دل على سرعة تحصيل المؤسسة لديونها على الزبائن.

- ✓ **مدة التسديد للموردين:** تعبر هذا المؤشر عن المدة المتوسطة التي تسدد فيها المؤسسة ديونها اتجاه مورديها، فهي تجسد الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة (موردون وحسابات دائنة) إلى تاريخ تسديده، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع، وتتبع هذه المدة بدورها

السياسة التجارية للمؤسسة في التعامل مع مورديها، وعموما كلما كانت أكبر كان ذلك أفضل؛ وهي تحسب كما يلي:

$$\text{متوسط مدة التسديد للموردين} = \frac{\text{الموردون + أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية الآجلة}} \times 360 \text{ يوم}$$

كما يمكن حساب معدل دوران الحسابات الدائنة (بالمرات خلال السنة) من خلال مقلوب مدة التسديد، مثلما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الحسابات الدائنة} = \frac{\text{المشتريات السنوية الآجلة}}{\text{الموردون + أوراق الدفع}}$$

كلما كان هذا المعدل أقل، كلما دل ذلك على فترة أطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة من أجل تسديد قيمة مشترياتها الآجلة.

يستحسن على المؤسسة أن تعمل على جعل فترة التسديد أطول من فترة التحصيل، أي أن يكون معدل دوران الحسابات المدينة أكبر من معدل دوران الحسابات الدائنة، وهو ما يسمح للمؤسسة بأن تحصل حقوقها المستحقة قبل تسديد الديون التي عليها.

يمكن للمحلل المالي أن يختار مجموعة من النسب المالية من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وفي هذا الإطار لابد أن يركز على بعض الجوانب المهمة في اختيار النسب الملائمة للتحليل، بحيث يجب أن تكون النسب المختارة تتوافق مع الأهداف التي كانت سببا لتحليل الوضع المالي للمؤسسة؛ كما يجب عدم الاكتفاء بنسبة واحدة فقط للحكم على أداء المؤسسة؛ وأن تكون هناك علاقة منطقية بين العناصر التي يركب منها بسط ومقام النسبة المالية.

من جهة أخرى، إن كان التحليل المالي للمؤسسة هدفه مقارنتها مع مؤسسات أخرى، أي أن التحليل هو عبارة عن تحليل مالي مقارن فلابد في هذه الحالة من ضرورة اختيار نفس النسب المرجعية للمؤسسات محل المقارنة؛ أما إن كان التحليل هدفه تصنيف المؤسسة حسب مجموعة من المؤشرات والمستويات أي أن التحليل عبارة عن تحليل مالي معياري، ففي هذه الحالة لابد أن تتوفر لدى المحلل المالي النسب المعيارية التي يقوم باعتمادها كأساس للمقارنة والتصنيف.

تمارين تطبيقية

تمرين رقم 1: لديك بعض المعلومات الخاصة بميزانية مؤسسة الحرير لصناعة الألبسة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 على النحو التالي:

الأصـــول	المبالغ	%	الخـــصـــوم	المبالغ	%
أصـــول غـيـــر جـــاريـة	.....	.....	**خصـوم (مـوارد) غيـر جاريـة**	.....	.....
• **التثبيثات**	.....	.....	• أموال خاصة • ديون مالية غير جارية	....	....
أصـــول جـــاريـة	.....	.....	**خصـوم (مـوارد) جـــاريـــة**	.....	.....
أ – أصول جارية للإستـغـلال	.....	.....	**أ – خصوم جارية للإستـــغـلال**	.....	.....
ب- أصول جارية خـارج الإستـغلال	.....	.....	**ب – خصوم جارية خـارج الإستـغلال**	.....	**20**
ج- خـزيـنـة الأصـول	.....	**10**	**ج - خزينة الخصوم**	.....	**15**
مجمـوع الأصـول	.....	**100**	**مـجمـوع الـخصـوم**	.....	**100**

معطيات إضافية:

- نسبة تمويل الأصول غير الجارية = 75%
- رأس المال العامل الصافي الإجمالي = −450000 دج
- الخزينة الصافية = −150000 دج
- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = −240000 دج
- نسبة الاستدانة المالية = 50 %
- الديون المالية = 12,5% من الأموال الخاصة

المطلوب:

1- أذكر شروط التوازن المالي.

2- إتمام الميزانية الوظيفية.

3- حساب مؤشرات التوازن المالي.

4- التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة.

تمرين رقم 2:

لتكن لديك المعطيات التالية بتاريخ 2019/12/31، لمؤسسة خاصة تنشط في صناعة الأجهزة الكهربائية:

مخزونات: 110.000.000 دج.

التثبيتات المالية: 250.000.000 دج.

الحقوق: 60.000.000 دج.

النقديات: 90.000.000 دج.

الموردون: 150.000.000 دج.

التثبيتات المادية: 450.000.000 دج.

قيم منقولة للتوظيف: 50.000.000 دج.

رأس المال الاجتماعي: 420.000.000 دج.

التثبيتات المعنوية: 150.000.000 دج.

احتياطات: 70.000.000 دج.

قروض بنكية جارية: 75.000.000 دج.

ديون مالية طويلة الأجل: 200.000.000 دج.

اهتلاكات: 170.000.000 دج.

نواتج مقيدة سلفا خارج الاستغلال: 40.000.000 دج.

نتيجة الدورة: 35.000.000 دج.

المطلوب:

1- إعداد الميزانية الوظيفية لهذه المؤسسة، مع العلم أن وحدة القياس مرفوعة إلى 10^6 دج.

2- حساب مؤشرات التوزان المالي لهذه المؤسسة والتأكد من مدى تحقيقها لشروط التوازن المالي.

3- حساب النسب المالية التالية: نسب الهيكلة المالية، نسب التوازن المالي ونسب السيولة المالية، مع التعليق عليها.

تمرين رقم 3:

لتكن لديك المعطيات المالية المتعلقة بمؤسسة تنشط في مجال في صناعة مواد البناء، على شكل قوائم مالية، قائمة الميزانية وقائمة حسابات النتائج لخمس سنوات متتالية.

المطلوب: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على أبرز أدوات التحليل المالي.

جداول الميزانية:

الأصول	2015	2016	2017	2018	2019
الأصول الثابتة (الغير جارية)					
التثبيتات الغير مادية	**1 164**	**995**	**936**	**407**	**220**
التثبيتات المادية	**798 350**	**800 371**	**1 257 828**	**1 248 314**	**1 239 811**
الأراضي	667 800	667 800	667 800	667 800	667 800
المباني	88 120	88 843	85 171	63 340	64 114
تثبيتات مادية أخرى	42 430	43 728	71 722	98 704	103 831
تثبيتات ممنوحة قيد الامتياز	-	-	433 135	418 469	404 066
استثمارات قيد التنفيذ	-	-	**7 552**	**45 802**	**60 371**
تثبيتات مالية	**74 687**	**74 687**	**83 639**	**83 462**	**82 001**
الاسهم أخرى والديون الملحقة	60 000	60 000	60 000	60 300	60 300
القروض والأصول المالية غير المتداولة الأخرى	128	128	128	110	360
ضرائب مؤجلة أصول	14 559	14 559	23 510	23 053	21 342
مجموع الأصول الثابتة	**874 202**	**876 054**	**1 349 954**	**1 377 985**	**1 382 404**
الأصول المتداولة	-				
المخزونات والمنتجات الجاري انجازها	**243 014**	**296 723**	**235 700**	**511 081**	**260 682**
الديون والاستخدامات المماثلة	**737 845**	**933 195**	**482 352**	**586 871**	**1 578 632**
الزبائن	677 250	880 482	358 589	405 808	1 260 455
مدينون اخرون	40 353	43 482	89 031	65 678	275 567
ضرائب ورسوم	20 242	9 231	34 732	115 386	42 611
المتاحات	**12 502**	**10 372**	**10 417**	**34 613**	**32 442**
الخزينة	12 502	10 372	10 417	34 613	32 442
مجموع الأصول المتداولة	**993 361**	**1 240 290**	**728 470**	**1 132 565**	**1 871 756**
مجموع الأصول	**1 867 562**	**2 116 344**	**2 078 424**	**2 510 551**	**3 254 160**

الخصوم	2015	2016	2017	2018	2019
الاموال الخاصة					
رأس المال	200 000	200 000	200 000	200 000	200 000
علاوات واحتياطات	9 231	9 231	9 231	9 231	9 231
فرق إعادة التقييم	290 574	290 574	290 574	290 574	290 574
النتيجة الصافية	22 128	52 729	33 915	57 081	- 157 138

أموال خاصة أخرى (تحويل من جديد)	- 490 054	- 466 587	- 423 353	- 344 988	- 292 914
مجموع الاموال الخاصة	**31 879**	**85 947**	**110 366**	**211 898**	**49 752**
الخصوم غير الجارية					
قروض وديون مالية	464 517	667 783	557 859	680 426	747 999
ضرائب مؤجلة	89 109	89 109	89 109	116 215	116 215
ديون أخرى غير جارية	-	-	460 887	432 481	418 079
مؤونات ومنتوجات مقيدة مسبقا	133 877	121 183	61 040	56 418	28 301
مجموع الخصوم غير الجارية	**687 503**	**878 075**	**1 168 896**	**1 285 539**	**1 310 593**
الخصوم الجارية					
موردون	387 244	500 703	303 108	430 178	673 597
ضرائب	204 893	228 497	154 360	158 946	159 669
ديون أخرى	150 381	162 124	131 013	120 023	271 274
خزينة سالبة	405 662	260 998	210 680	303 965	789 274
مجموع الخصوم الجارية	**1 148 180**	**1 152 322**	**799 162**	**1 013 113**	**1 893 815**
مجموع الخصوم	**1 867 562**	**2 116 344**	**2 078 424**	**2 510 551**	**3 254 160**

جداول حسابات النتائج:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
المبيعات من البضائع	632 226	478 355	263 059	659 600	855 104
انتاج مخزن	- 209 087	- 526	172 789	140 100	341 773
انتاج السنة المالية	**423 139**	**477 829**	**435 848**	**799 700**	**1 196 877**
المشتريات المستهلكة	173 404	128 102	156 535	320 606	748 734
الخدمات الخارجية	90 878	130 440	64 712	164 719	325 501
استهلاك السنة المالية	**264 282**	**258 542**	**221 247**	**485 325**	**1 074 236**
القيمة المضافة للاستغلال	**158 857**	**219 287**	**214 601**	**314 376**	**122 641**
اعباء المستخدمين	108 027	142 073	155 403	164 097	171 142
الضرائب والرسوم	6 753	5 614	15 250	17 138	21 831
الفائض الاجمالي للاستغلال	**44 078**	**71 600**	**43 948**	**133 140**	**- 70 332**
المنتوجات العملياتية الأخرى	14 405	24 104	6 449	9 130	12 336
الأعباء العملياتية الأخرى	2 070	13 276	4 812	3 735	6 369

مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	122 738	52 500	47 101	50 642	67 768
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	99 283	25 819	71 965	1 962	30 524
النتيجةالعملياتية	**32 957**	**55 748**	**70 449**	**89 855**	**- 101 609**
المنتوجات المالية	420	13	-	-	1 116
الأعباء المالية	11 249	3 032	36 534	14 544	34 231
النتيجة المالية	**- 10 830**	**- 3 019**	**- 36 534**	**- 14 544**	**- 33 114**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**22 128**	**52 729**	**33 915**	**75 311**	**- 134 723**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-	-	-	17 773	18 945
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية	-	-	-	457	3 470
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**22 128**	**52 729**	**33 915**	**57 081**	**- 157 138**
نتيجة الأنشطة غير العادية	-	-	-	-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية	**22 128**	**52 729**	**33 915**	**57 081**	**- 157 138**

تمرين رقم 4:

تعطى الميزانية المالية لإحدى المؤسسات التجارية في نهاية السنة الثانية من نشاطها بتاريخ 2020/12/31:

الأصول	القيمة الإجمالية	اهتلاكات ومؤونات	القيمة الصافية	الخصوم	القيمة الصافية
الأصول غير الجارية	325.300	76.950	**248.350**	حساب رأس المال	**280.966**
قيم ثابتة غير ملموسة				رأس المال المدفوع	**84.000**
شهرة المحل	10.000	3.000	**7.000**	احتياطات	**3.000**
برامج معلوماتية	2.500	1.250	**1.250**	الترحيل من جديد	**2.200**
قيم ثابتة ملموسة				نتيجة الدورة	**120.000**
مباني	200.000	45.800	**154.200**	إعانات الاستثمار	**20.666**
معدات نقل	60.200	26.900	**33.300**	مؤونة الأعباء والخسائر	**1.400**
قيم ثابتة مالية				قروض بنكية	**47.200**
سندات مساهمة	7.150	___	**7.150**	قروض سندية	**2.500**
سندات أخرى	45.450	___	**45.450**		
الأصول الجارية	**230.966**	**2.040**	**228.926**	**الخصوم الجارية**	**196.310**
المخزونات	161.500	1.300	**160.200**	المورد وملحقاته	**105.000**
حقوق على الغير				أجور وضرائب واجبة الدفع	**62.900**
الزبائن وملحقاته	24.850	740	**24.110**	زبائن دائنون	**2.550**

موردون مدينيون	1.426	___	**1.426**	موردو القيم الثابتة	**12.000**
حقوق التنازل عن الاستثمار	580	___	**580**	ضرائب على النتائج	**10.860**
حقوق أخرى	29.360	___	**29.360**	الاعتمادات الجارية البنكية	**3.000**
الحسابات المالية	13.250	___	**13.250**	_____	**___**
المجموع	**556.266**	**78.990**	**477.276**	**المجموع**	**477.276**

معلومات إضافية:

- المؤسسة مع بداية نشاطها حصلت على شاحنة عن طريق عقد تمويل إيجاري ولم تسجله محاسبيا، وفيما يلي المعلومات المتعلقة بهذا العقد؛ القيمة الأصلية للشاحنة 80.000 دج؛ مدة العقد 5 سنوات.
- سيتم استرجاع ما قيمته 2.150 دج من سندات المساهمة خلال سنة 2021.
- قامت المؤسسة في وقت سابق بخصم مجموعة من أوراق القبض بقيمة 4.000 دج، علما أن البنك لم يحصلها بعد.
- نصف النتيجة الصافية يقسم مناصفة بين الاحتياطات والشركاء، علما أن ما مقداره ثلث قيمة الأرباح الموزعة فقط سيسلم للشركاء خلال سنة 2021.
- مؤونة الأعباء والخسائر نصفها غير مبرر.
- تسدد المؤسسة خلال سنة 2021 قسط من القروض البنكية بقيمة 17.200 دج.
- معدل الضريبة على الأرباح 25%.

معلومات مكملة متعلقة بالنشاط:

تضمنت الميزانية المالية بتاريخ: 2019/12/31، المعطيات التالية:

- ✓ مخزون البضاعة: 85.000 دج.
- ✓ زبائن وحسابات ملحقة: 29.650 دج.
- ✓ موردين وحسابات ملحقة: 128.650 دج.

تضمن حساب النتائج بتاريخ: 2019/12/31، المعطيات التالية:

- ✓ تكلفة شراء البضاعة: 750.000 دج. (2/3 أجل).
- ✓ مبيعات البضاعة: 980.000 دج (50% أجل).

المطلوب:

1- إعداد الميزانية الوظيفية بعد إجراء التعديلات اللازمة.
2- حساب مؤشرات التوازن المالي.
3- حساب أبرز النسب المالية.
4- التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة.

تمرين رقم 5:

لتكن لديك المعلومات المحصلة من الميزانية الوظيفية في نهاية السنة المالية 2020 لمؤسستين اقتصاديتين تنشطان في نفس المجال على النحو التالي:

الحسابات	المؤسسة 1	المؤسسة 2
المخزون	300.000	400.000
نواتج مقيدة سلفا للاستغلال	900.000	600.000
الزبائن والحسابات الملحقة	400.000	300.000
الموردون المدينون	346.700	176.000
الضرائب على النتائج	30.000	500
الشركاء حصص واجب دفعها	29.000	530
أعباء مقيدة سلفا للاستغلال	560.000	250.000
القيم المنقولة للتوظيف	50.000	200.000
الزبائن الدائنون	580.000	600.000

المطلوب: حساب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال واحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال، مع التعليق على النتائج.

تمرين رقم 6:

إليك المعلومات المستخرجة من حساب النتائج للسنة المالية 2020 للمؤسسة الجزائرية لصناعة الألبسة والحقائب الجلدية كما يلي:

- القيمة المضافة: 2.630.000 دج.
- استهلاك السنة المالية: 970.000 دج.
- إجمالي فائض الاستغلال: 25% من إنتاج السنة المالية.
- الضرائب والرسوم: 380.000 دج.
- النتيجة العملياتية: ضعف النتيجة المالية.
- النتيجة المالية: 50% من إجمالي فائض الاستغلال.
- النتيجة غير العادية: 190.000 دج.
- الضريبة على الأرباح: 20%.

المطلوب: حساب كل من:

1. إنتاج السنة المالية.
2. إجمالي فائض الاستغلال.
3. أعباء المستخدمين.
4. النتيجة العادية قبل الضريبة
5. النتيجة الصافية للدورة.

حل التمرين رقم 1:

1- شروط التوازن المالي هي:

- ✓ أن يكون مؤشر رأس المال العامل موجب؛
- ✓ أن يكون مؤشر رأس المال العامل أكبر من مؤشر احتياجات رأس المال العامل الإجمالي؛
- ✓ أن يكون مؤشر الخزينة الصافية موجب.

2- إتمام الميزانية الوظيفية:

الأصـــول	المبالغ	%	الخـــصـــوم	المبالغ	%
أصـــول غـيـــر جـــاريـة	**1800000**	**60**	**خصـوم (مـوارد) غيـر جاريـة**	**1350000**	**45**
• التثبيثات	1800000	60	• أموال خاصة • ديون مالية غير جارية	1200000 15000	40 5
أصـــول جـــاريـة	**1200000**	**40**	**خصـوم (مـوارد) جـاريـة**	**1650000**	**55**
أ – أصول جارية للإستـغـلال	540000	18	**أ – خصوم جارية للإستـــغـلال**	600000	20
ب- أصول جارية خـارج الإستـغلال	360000	12	**ب – خصوم جارية خـارج الإستـغـلال**	600000	20
ج- خـزينـــة الأصـــول	300000	10	**ج - خزينة الخصوم**	450000	15
مجمـوع الأصـول	**3000000**	**100**	**مـجمـوع الـخصـوم**	**3000000**	**100**

3- حساب مؤشرات التوازن المالي.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRng):
- احتياج رأس المال العامل الإجمالي (BFRg):
- الخزينة موجبة (TN):

المؤشر	العمليات	النتائج
رأس المال العامل	1800000 – 1350000	– 450000
احتياج رأس المال العامل للاستغلال	600000–540000	– 60000
احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال	600000–360000	– 240000
احتياج رأس المال العامل الإجمالي	(– 60000) + (– 240000)	– 300000
الخزينة الصافية	450000 – 300000 (– 450000) – (–300000)	– 150000

4- التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة.

بما أن المؤسسة لم تحقق شروط التوازن المالي باعتبار أن:

- رأس المال العامل الصافي الإجمال "**سالب**"؛
- رأس المال العامل الصافي الإجمالي أصغر من احتياج رأس المال العامل الإجمالي؛

- الخزينة "**سالبة**".

فإن المؤسسة لم تحقق التوازن المالي.

حل التمرين رقم 2:

1. **إعداد الميزانية الوظيفية:** تكون الميزانية الوظيفية للمؤسسة الخاصة التي تنشط في صناعة الأجهزة الكهربائية بتاريخ 2019/12/31، على النحو التالي:

الأصول (استخدامات)	المبالغ	الخصوم (موارد)	المبالغ
أصـــول غـيـــر جـــاريـة	**850**	**خصوم غيـر جاريــة**	**895**
تثبيتات معنوية تثبيتات مادية تثبيتات مالية	150 450 250	• **أموال خاصة** رأس مال اجتماعي احتياطات اهتلاكات نتيجة الدورة • **ديون مالية غير جارية** ديون مالية طويلة الأجل	**695** 420 70 170 35 **200** 200
أصـــول جـــاريـة	**310**	**خصـوم جـــاريـــة**	**265**
أ – أصول جارية للاستـغـلال	**170**	**أ – خصوم جارية للاستـــغـلال**	**150**
مخزونات حقوق	110 60	موردون	150
ب- أصول جارية خـارج الاستـغلال	**50**	**ب – خصوم جارية خـارج الاستـغلال**	**40**
قيم منقولة للتوظيف	50	نواتج مقيدة سلفا خارج الاستغلال	40
ج- خـزيـنــة الأصـول	**90**	**ج - خزينة الخصوم**	**75**
نقديات	90	قروض بنكية جارية	75
مجمـوع الأصـول	**1.160**	**مـجمـوع الـخصـوم**	**1.160**

2. حساب مؤشرات التوزان المالي لهذه المؤسسة والتأكد من مدى تحقيقها لشروط التوازن المالي:

أ- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي**= خصوم غير جارية – أصول غير جارية

= 850.000.000 – 895.000.000 = **45.000.000 دج**

ب-**احتياج رأس المال العامل الإجمالي** = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

= 10.000.000 + 20.000.000 = **30.000.000 دج**

بحيث:

- **احتياج رأس المال العامل للاستغلال** = أصول جارية للاستغلال – خصوم جارية للاستغلال
= 150.000.000 – 170.000.000 = **20.000.000 دج**
- **احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال** = أصول جارية خارج الاستغلال – خصوم جارية خارج الاستغلال
= 40.000.000 – 50.000.000 = **10.000.000 دج**

ت–**الخزينة الصافية** = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

= 75.000.000 – 90.000.000 = **15.000.000 دج**

أو: الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي – احتياج رأس المال العامل الإجمالي

= 30.000.000 – 45.000.000 = **15.000.000 دج**

وعليه، بناء على نتائج مؤشرات التوازن المالي التي أظهرت أن:

- ✓ رأس المال العامل الصافي الإجمالي كان موجبا بقيمة 45.000.000 دج؛
- ✓ رأس المال العامل الصافي الإجمالي بقيمة 45.000.000 دج كان أكبر من احتياج رأس المال العامل الإجمالي بقيمة 30.000.000 دج؛
- ✓ الخزينة الصافية كانت موجبة بقيمة 15.000.000 دج.

فإن هذه المؤسسة قد حققت شروط التوازن المالي.

3. حساب نسب الهيكلة المالية، نسب التوازن المالي ونسب السيولة المالية. مع التعليق عليها:

النسب المالية		الحساب	التعليق
الهيكلة المالية	الاستقلالية المالية	= (695 / 895)% = **77,6%**	المؤسسة ليست مستقلة مالية
	الاستدانة	= (200+75 / 695)% = **39,5%**	مديونية عادية
التوازن المالي	تغطية الأصول الثابتة	= (895 / 850)% = **105,3%**	تغطية جيدة للأصول الثابتة؛ رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب
	التغطية الخاصة للأصول الثابتة	= (695 / 850)% = **81,7%**	تغطية خاصة معتبرة للأصول الثابتة؛ رأس المال العامل الخاص سالب
	توازن الخزينة	= (90 / 75)% = **120%**	خزينة موجبة
السيولة المالية	السيولة العامة	= (310 / 265)% = **117%**	سيولة عالية
	السيولة المختصرة	= ((90 + 50) / 265)% = **52,8%**	سيولة منخفضة
	السيولة الفورية	= (90 / 265)% = **34%**	سيولة منخفضة

حل التمرين رقم 3:

1. تحليل التوازن المالي للمؤسسة

يتم تحليل التوازن المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي وبعض النسب المالية مع دراسة هيكلة بنود الميزانية وتطورها خلال السنوات الخمس (2015-2019)، وذلك من خلال ما يلي:

1.1. مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
FR	(154.819)	87.968	(70.692)	119.452	(22.059)
BFR	238.341	338.594	129.571	388.805	734.773
TR	(393.160)	(250.626)	(200.263)	(269.353)	(756.832)

يظهر من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- **بالنسبة لرأس المال العامل (FR):** نجد أن المؤسسة حققت رأس مال عامل **موجب** خلال سنتي 2016 و2018 وهذا يعني أنها كانت قادرة على تمويل كل استثماراتها باستخدام أموالها الدائمة، أي أن المؤسسة قد احترمت شرط الملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، مع توفيرها هامش أمان لتغطي احتياجات دورة الاستغلال. إلا أن المؤسسة لم تحترم هذا الشرط في كل سنة، حيث سجل رأس المال العامل قيمة **سالبة** خلال ثلاث سنوات وهي 2015، 2017 و2019، وهذه القيمة راجعة لعدم كفاية الأموال الدائمة على تمويل أصولها الثابتة وبالتالي المؤسسة غطت هذا العجز بديون قصيرة الأجل، مما قد يتسبب بعسر مالي للمؤسسة لكون الديون تستحق في أمد قصير.
- **بالنسبة لاحتياجات رأس المال العامل (BFR):** نجد أن هناك احتياج صافي ناتج عن دورة الاستغلال وهذا ما تعبر عنه القيم الموجبة لاحتياجات رأس المال العامل خلال السنوات الخمس، ما يعني أن احتياجات الدورة أكثر من مواردها قصيرة الأجل.

لتعرف خلال تلك الفترة تذبذب في هذا الاحتياج ليزيد خلال الثلاث سنوات الأخيرة، سببه زيادة المبيعات المحققة وبالتالي زيادة نشاط هذه المؤسسة لكن هناك خلل في آجال كل من المخزونات والزبائن مع آجال الموردون، لكن هذا العجز يمول بالفائض من الموارد الدائمة أو بواسطة ديون قصيرة الأجل من خلال الخزينة السلبية، ونتيجة هذا التمويل سيظهر أثره في الخزينة، ويعاب على هذه النتيجة أن المسيرين لم يبحثوا على موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجود باعتبارها أقل تكلفة أو حتى منعدمة.

أما عن الارتفاع الحاد في احتياجات دورة الاستغلال فهو راجع خصوصا لارتفاع آجال دفع العملاء (الزبائن) وبطء في دوران المخزون وهذا يعود للتفاوت بين معدل نمو إنتاج الدورة ومعدل نمو المبيعات الذي كان بنسبة كبيرة مقارنة مع المبيعات، ما سبب في نقص السيولة على مستوى الخزينة الأمر الذي

أدى بدوره إلى ارتفاع الاعتمادات البنكية الجارية من خلال السحب على المكشوف، وهو ما سبب عجز في المؤسسة أمام الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الموردين والبنوك وغيرها من الالتزامات وهذا العجز ظاهر في الخزينة.

- **بالنسبة للخزينة الصافية (TN):** سجلت المؤسسة عجز في الخزينة خلال السنوات الخمس ويعود ذلك لعدم وجود فائض في الموارد الدائمة مع تضخم في مستوى احتياجات رأس المال العامل (BFR) واعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل لتمويل احتياجاتها الاستثمارية واحتياجات الاستغلال وخاصة لجوئها للسحب على المكشوف الذي سبب عجز دائم للخزينة.

2.1. النسب المالية

النسبة	طريقة حسابها	2015	2016	2017	2018	2019	التعليق
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة \ الأصول غير الجارية	%82	%110	%95	%109	%98	تبين أن المؤسسة لم تتمكن من التغطية الكاملة لأصولها الثابتة بأموالها الدائمة وهذا خلال السنوات 2015، 2017 و2019
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة \ الأصول غير الجارية	%4	%10	%8	%15	%4	تبين مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، حيث يظهر أن المؤسسة لا تعتمد على أموالها الخاصة لتمويل أصولها الثابتة.
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة \ مجموع الديون	%2	%4	%6	%9	%2	تشير إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، إذ نجد أن المؤسسة غير مستقلة ماليا فهي تعتمد على نسبة تتراوح ما بين 2% إلى 9% من أموالها الخاصة.
نسبة المديونية	مجموع الديون \ مجوع الخصوم	%98	%96	%95	%92	%98	تقيس نسبة الديون داخل المؤسسة إذ تمثل تقريبا 98% من أموال المؤسسة.
الملاءة	مجموع الأصول \ مجموع الديون	%102	%104	%106	%109	%102	تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد جميع ديونها من خلال بيع جميع أصولها، فهي كافية لتسديد ديونها في حالة تصفية المؤسسة.

2. تحليل نشاط المؤسسة

1.2. تحليل هيكلة الأعباء والمنتوجات: نقوم بحساب الأوزان النسبية لجميع حسابات النشاط مقارنة بالمبيعات المحققة لكل سنة كما هو موضح في الجدول التالي:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
المبيعات من البضائع	100%	100%	100%	100%	100%
انتاج مخزن	−33%	0,0%	66%	21%	40%
انتاج السنة المالية	**67%**	**100%**	**166%**	**121%**	**140%**
المشتريات المستهلكة	27%	27%	60%	49%	88%
الخدمات الخارجية	14%	27%	25%	25%	38%
استهلاك السنة المالية	**42%**	**54%**	**84%**	**74%**	**126%**
القيمة المضافة للاستغلال	**25%**	**46%**	**82%**	**48%**	**14%**
اعباء المستخدمين	17%	30%	59%	25%	20%
الضرائب والرسوم	1%	1%	6%	3%	3%
الفائض الاجمالي للاستغلال	**7%**	**15%**	**17%**	**20%**	**−8%**
المنتوجات العملياتية الأخرى	2%	5%	2%	1%	1%
الأعباء العملياتية الأخرى	0%	3%	2%	1%	1%
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	19%	11%	18%	8%	8%
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	16%	5%	27%	0%	4%
النتيجةالعملياتية	**5%**	**12%**	**27%**	**14%**	**−12%**
المنتوجات المالية	0,07%	0,00%	0,00%	0,00%	0,13%
الأعباء المالية	2%	1%	14%	2%	4%
النتيجة المالية	**−2%**	**−1%**	**−14%**	**−2%**	**−4%**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**3%**	**11%**	**13%**	**11%**	**−16%**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	0%	0%	0%	3%	2%
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية	0,00%	0,00%	0,00%	0,07%	0,41%
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	**85%**	**110%**	**195%**	**123%**	**145%**
مجموع اعباء الأنشطة العادية	**81%**	**99%**	**183%**	**114%**	**−163%**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**3%**	**11%**	**13%**	**9%**	**−18%**
نتيجة الأنشطة غير العادية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**3%**	**11%**	**13%**	**9%**	**−18%**
النتيجة الصافية المجمعة للسنة المالية	**3%**	**11%**	**13%**	**9%**	**−18%**

2.2. تحليل الأرصدة الوسطية للتسيير

نقوم بتحليل مختلف الأرصدة الوسطية للتسيير (SIG) بغرض فهم وتحليل نشاط المؤسسة خلال الفترة ما بين 2015−2019، عبر تحليل معدل نمو كل رصيد (S) وذلك وفقا للعلاقة التالية:

$$SIG(N) = \frac{S(n) - S(n-1)}{S(n-1)} * 100$$

وعليه نقوم باحتساب معدلات نمو مختلف الأرصدة الوسطية للتسيير ضمن الجدول التالي:

معدل نمو الرصيد الوسطي للتسيير	16/15	17/16	18/17	19/18	التعليق
المبيعات	**%24-**	**%45-**	**%151**	**%30**	تناقص في مبيعات المؤسسة خلال سنوات 2015، 2016 و2017 أكثر من نصف مبيعاتها لتتنعش مبيعاتها سنة 2018 و2019 (قد يعود هذا الانتعاش للبرامج العمومية في مجال تحديث وتوسيع قدرات الاتصالات، لكن تبقى حصة هذه المؤسسة هامشية في السوق الذي يظهر من خلال سنتي 2016 و2017)
إنتاج السنة المالية	**%13**	**%9-**	**%83**	**%50**	تذبذب واضح لإنتاج السنة خلال الخمس سنوات، ليعرف زيادة كبيرة خلال سنة 2018 (يمكن إرجاعه لطبيعة نشاط المؤسسة الذي يعتمد أكثر على الإنتاج حسب الطلب وهو ظاهر في نمو المبيعات خلال تلك السنة)، لكن رغم زيادة الإنتاج، إلا أن من 20% إلى 40% منه لم يتم بيعه وبقي كإنتاج مخزن.
استهلاك السنة المالية	**%2-**	**%14-**	**%119**	**%121**	نقصان في الاستهلاكات السنوية خلال 2015، 2016 و2017 وهذا راجع لانخفاض المبيعات خلال تلك السنوات لترتفع سنة 2018 و2019 نتيجة زيادة مبيعاتها، حيث تمثل الاستهلاكات الوسطية 88% من رقم الأعمال إضافة للخدمات الخارجية التي بلغت 38% التي زادت نتيجة اعتماد المؤسسة على المناولة وهذا سنة 2019 وهي نسب جد مرتفعة تؤثر سلبا على النتيجة.
القيمة المضافة	**%38**	**%2-**	**%46**	**%61-**	زيادة نمو القيمة المضافة خلال سنوات 2015، 2016 و2018 لكن سنة 2019 عرفت انخفاضا كبيرا وهذا راجع للزيادة الكبيرة في استهلاكات السنة التي امتصت كل إنتاج الدورة مع بقاء 30% من الإنتاج كمخزون وهذا ما أثر على القيمة المضافة خلال تلك السنة.

الفائض الإجمالي للاستغلال	**%62**	**-%39**	**%203**	**-%153**	عرف الفائض الإجمالي للاستغلال زيادة خلال السنتين 2016 و2018 وهذا راجع لزيادة في نمو القيمة المضافة خاصة سنة 2018 حيث عرفت المؤسسة انتعاش لكن سنة 2019 كانت سنة سيئة على المؤسسة من خلال ارتفاع كبير في الأعباء ليصبح هناك عجز إجمالي في الاستغلال.
النتيجة العملياتية	**%69**	**%26**	**%28**	**-%213**	تذبذب في نمو النتيجة العملياتية راجع لتذبذب في نمو الفائض الإجمالي للاستغلال فالمنتوجات العملياتية الأخرى واسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات لم تكن كافية لتغطية مختلف الأعباء خاصة سنة 2019 التي كانت مخصصات الاهتلاك مرتفعة القيمة.
النتيجة المالية	**-%72**	**%1110**	**-%60**	**%128**	تذبذب في نمو النتيجة المالية والنتيجة سلبية راجع لتناقص أو حتى غياب للمنتوجات المالية المحققة خلال تلك السنوات مع وجود أعباء مالية.
النتيجة العادية قبل الضريبة	**%138**	**-%36**	**%122**	**-%279**	زيادة في نمو النتيجة العادية قبل الضريبة لسنة 2016 رغم انخفاض في المبيعات إلا أن هناك تأثير إيجابي للزيادة في النتيجة العملياتية والنتيجة المالية خلال تلك السنة، وهناك زيادة في النتيجة لسنة 2018 وهذا راجع لتأثير الزيادة في المبيعات لتلك السنة لتشهد تدهور حاد سنة 2019 نتيجة ثقل الأعباء التشغيلية والاستثمارية والمالية التي امتصت كل الايرادات الناتجة عن المبيعات رغم نموها بنسبة 30%.
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**%138**	**-%36**	**%68**	**-%375**	نفس النمو للنتيجة الصافية للأنشطة العادية (مقارنة بنفس النتيجة قبل التأثير الضريبي)، مع تأثير واضح للضريبة على النتيجة.
النتيجة غير العادية	**0**	**0**	**0**	**0**	عدم وجود منتوجات و/أو أعباء غير عادية.
النتيجة الصافية المجمعة	**%138**	**-%36**	**%68**	**-%375**	خلال سنتي 2016 و2018 هناك تناسب مع نمو المبيعات إلا أن سنة 2019 رغم زيادة المبيعات إلا أن النتيجة سلبية وهذا راجع لثقل الأعباء داخل المؤسسة.

3. التحليل بواسطة النسب المالية (نسب النشاط):

النسبة	طريقة حسابها	2015	2016	2017	2018	2019	التعليق
معدل القيمة المضافة	القيمة المضافة \ إنتاج السنة المالية	%38	%46	%49	%39	%10	حققت المؤسسة خلال السنوات الأربع من 38 إلى 49% من إجمالي إنتاج السنة المالية ما يعني امتصاص الاستهلاكات لأكثر من نصف ما تم تحصيله من إيرادات لتنخفض إلى 10% في سنة 2019 ما يدل على ارتفاع استهلاكات الدورة.
معدل استهلاكات الدورة	استهلاكات السنة المالية \ إنتاج السنة المالية	%62	%54	%51	%61	%90	يظهر هذا المؤشر تأثير استهلاكات الدورة مقارنة بإنتاج الدورة ونسبة امتصاصها للإيرادات المحصلة والتي وصلت سنة 2019 لـ 90%.
حصة القيمة المضافة للعمالة	أعباء المستخدمين \ القيمة المضافة	%68	%65	%72	%52	%140	وهو مؤشر يعبر عن توزيع القيمة المضافة على أعباء المستخدمين حيث امتص هذا الأخير أكثر من النصف خلال السنوات الخمس لتصبح القيمة المضافة غير كافية لتغطية هذه الأعباء خلال سنة 2019 التي كانت في تزايد مستمر بالرغم من نقصان العمال خلال هذه السنة إلا أن عدد إطارات التنفيذ ارتفع مما أدى إلى زيادة هذه أعباء
الهامش الإجمالي للاستغلال	الفائض الإجمالي للاستغلال \ إنتاج السنة المالية	%10	%15	%10	%17	%6-	عرفت المؤسسة خلال سنة 2019 عجز في الإجمالي للاستغلال رغم النمو في إنتاج الدورة وهذا راجع لارتفاع استهلاكات الدورة وأعباء المستخدمين لهذه السنة.
الهامش العملياتي	النتيجة العمياتية \ إنتاج السنة المالية	%8	%12	%16	%11	%8-	هو مؤشر يعبر عن النتيجة العملياتية التي تعبر عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة وهو هامش مقبول إلا أن سنة

							2019 هي سنة عجز وخسارة على المؤسسة.
الهامش الصافي	النتيجة الصافية \ إنتاج السنة المالية	%5	%11	%8	%7	%13-	وهو مؤشر يقيس قدرة المؤسسة في تحقيق الربح فالمؤسسة حققت هامش مقبول رغم قلة المبيعات إلا أن سنة 2019 كانت سنة خسارة بالرغم من نمو مبيعاتها بـ 30% مقارنة بسنة 2018.

4 . تحليل طاقة التمويل الذاتي:

المؤشر	طريقة حسابها	2015	2016	2017	2018	2019
طاقة التمويل الذاتي CAF Total	النتيجة الصافية المجمعة + مخصص الإهتلاكات والمؤونات – استرجاع عن خسائر القيمة	45.583	79.410	9.051	105.760	(119.894)

حققت المؤسسة طاقة تمويل ذاتي بسيطة خلال السنوات الأربعة لكن سنة 2019 لم تحقق أي مورد ذاتي، وهذا راجع للخسارة المحققة واستمرار هذا الوضع يهدد بقاء المؤسسة واستمراريتها ما يجعلها تلجأ للاقتراض لتغطية العجز.

من خلال أدوات تحليل النشاط نجد أن المؤسسة لا تعرف استقرارا في نشاطها وتذبذب الطلب على منتوجاتها في السوق مع ارتفاع في أسعار استهلاكاتها الوسطية وأعباء المستخدمين، مما أثر على أرباحها السنوية وبالأخص سنة 2019.

5.تحليل مردودية المؤسسة:

هذا التحليل يهدف لمعرفة مدى كفاءة المؤسسة في توليد أرباح من المبيعات أو من الأموال المستثمرة، ويمكن التعبير عنها ببعض من النسب ممثلة في الجدول التالي:

النسبة	طريقة حسابها	2015	2016	2017	2018	2019	التعليق
معدل المردودية الإجمالية	طاقة التمويل الذاتي\ رقم الأعمال	%7	%17	%3	%16	%14-	حققت المؤسسة عائد من توظيف طاقة تمويلها الذاتي بنسبة مقبولة وهذا خلال السنوات الأربعة أما سنة 2019 فلا وجود لطاقة التمويل الذاتي نتيجة الخسارة المحققة خلال تلك السنة.

المردودية الإقتصادية	النتيجة العملياتية \ (الأصول غير الجارية + BFR)	%2	%4	%2	%3	%7-	حققت المؤسسة عائد يقدر بـ 2% إلى 4% من وراء استخدام واحد دينار من مجموع أصلها وهي مردودية جد ضعيفة.
المردودية المالية	النتيجة الصافية \ الأموال الخاصة	%69	%61	%31	%27	- %316	استفاد المساهمين مقابل توظيف كل واحد دينار من أموالهم الخاصة من عائد جد عالي الذي قدر بـ 69 % لتنخفض كل سنة حتى ينعدم هذا العائد نتيجة ثقل وزن الديون التي أصبحت تكلفتها تمتص كل أرباح السنة وهذا ما تظهره سنة 2019.

المحور الثالث: تحليل المردودية والرافعة المالية

من خلال هذا المحور نتطرق لأداتين مهمتين من أدوات التحليل المالي وذلك من خلال تحليل طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة وتحليل المردودية الاقتصادية والمردودية المالية إضافة للرافعة المالية.

أولا. تحليل طاقة التمويل الذاتي

تشكل طاقة التمويل الذاتي أحد مصادر التمويل الداخلية التي يمكن تخصيصها لعملية تمويل نشاطات المؤسسة؛ يدخل في تحديد طاقة التمويل الذاتي مجموعة من الأعباء التي تجزء إلى أعباء محسوبة مثل الاهتلاكات وأعباء مدفوعة مثل الضرائب وأعباء المستخدمين، من جهة، ومجموعة من الإيرادات التي تقسم كذلك إلى إيرادات محسوبة مثل الاسترجاع عن خسائر القيمة وكذا إيرادات محصلة أو للتحصيل مثل مبيعات البضائع.

يتم حساب طاقة التمويل الذاتي بطريقتين على النحو التالي:

1. طاقة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال:

تحسب طاقة التمويل الذاتي انطلاقا من رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال المحقق من قبل المؤسسة من خلال العلاقة التالية:

طاقة التمويل الذاتي = الفائض الإجمالي للاستغلال
+المنتوجات العملياتية الأخرى (ح75 ما عدى حساب 752)
+المنتوجات المالية (ح76 ما عدى الحسابين 765 و767)
–الأعباء العملياتية الأخرى (ح65 ما عدى الحساب 652)
–الأعباء المالية (ح66 ما عدى الحسابين 665 و667)
–الضرائب على الأرباح (ح69)

2. طاقة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية:

تحسب طاقة التمويل الذاتي انطلاقا من رصيد النتيجة الصافية المحققة من قبل المؤسسة كما يلي:

طاقة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية للسنة المالية
+مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة (ح68)
–استرجاعات على خسائر القيمة والمؤونات (ح78)
+نواقص القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية (ح652)
–فوائض القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية (ح752)

+نواقص القيمة عن أصول مالية (ح665)

–فوائض القيمة عن أصول مالية (ح765)

+الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية (ح667)

–الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية (ح767)

كما يمكن حساب التمويل الذاتي المحقق من قبل المؤسسة من خلال العلاقة التالية:

التمويل الذاتي = طاقة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

انطلاقا من هذه العلاقة نستنتج أن الطاقة التي تكتسبها المؤسسة في حجم التمويل الذاتي خلال السنة ترتبط بشكل جوهري بمدى قدرتها على حجز الأرباح المحققة وعدم توزيعها.

ثانيا. تحليل المردودية والرفع المالي

تجسد المردودية العلاقة بين النتائج المحققة من قبل المؤسسة والوسائل المستخدمة التي ساهمت في تحققها، حيث تعبر عن الأموال الموظفة من مصادرها الداخلية والخارجية وكذا الأصول المستخدمة التي تؤدي لتحقيق النتيجة والتي توزع فيما بعد عادة على شكل أرباح، فوائد وضرائب، كما هو موضح من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: آلية تشكل نتيجة المؤسسة وتوزيعها.

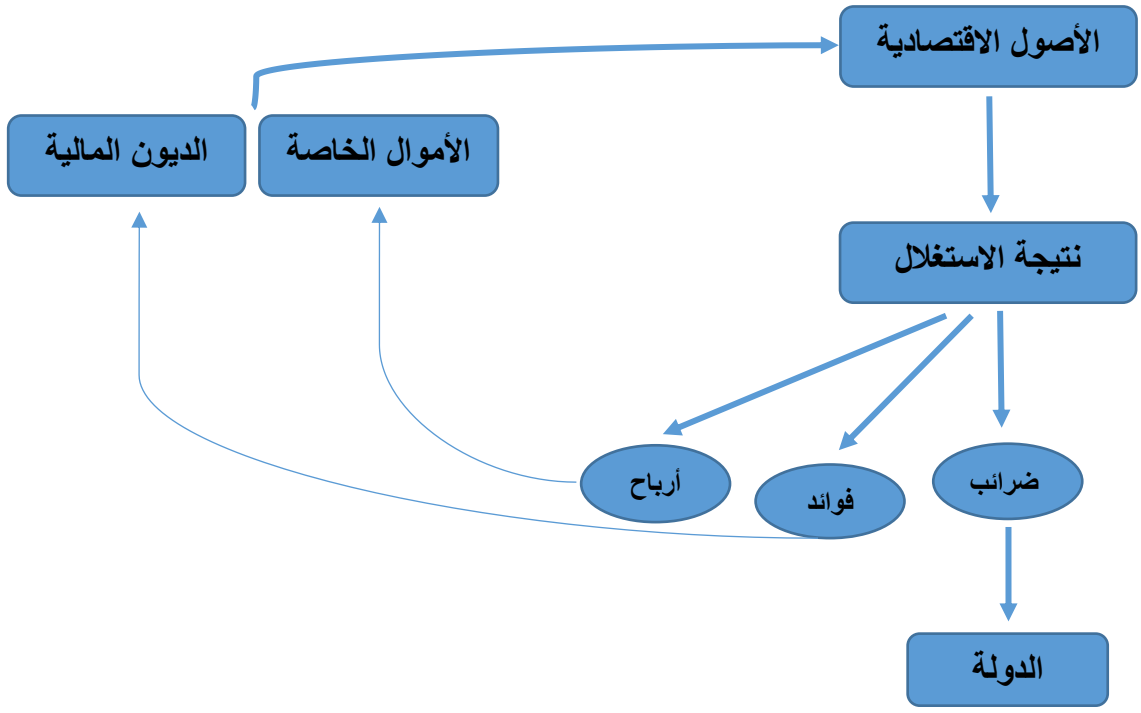

Source : Hubert de la Bruslerie. Analyse Financière, 4ed, édition Dunod, Paris, 2010, p216.

من خلال هذا الشكل يمكن استخراج نوعين من المردودية، كما يلي:

- المردودية الاقتصادية من خلال مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقيق نتيجة الاستغلال.
- المردودية المالية أو مردودية الأموال الخاصة تتشكل من خلال توظيف الأموال المستثمرة بنوعيها أموال المساهمين وكذا الديون المالية التي تساهم في تكوين النتائج.

1. **تحليل المردودية الاقتصادية:** تعبر المردودية الاقتصادية عن معدل العائد على الأصول الاقتصادية، وهي كمؤشر اقتصادي ومالي تقيس مدى مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة على شكل أصول في تكوين نتيجة الاستغلال، حيث تهتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة الثانوية والاستثنائية[1]، فهي تقيس ربحية المؤسسة من خلال العلاقة بين الربح والأصول المستثمرة التي استخدمت في تحقيقه.

تحسب المردودية الاقتصادية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصاية} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

2. **تحليل المردودية المالية:** المردودية المالية هي عبارة عن معدل العائد على حقوق الملكية، وهي مقياس لمدى مساهمة الأموال الخاصة في تشكيل الأرباح الصافية، تحسب المردودية المالية من خلال العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

3. **أثر الرافعة المالية:** يعبر أثر الرافعة المالية عن الأثر الذي يحدثه اللجوء إلى الاستدانة في الرفع من مردودية الأموال الخاصة من خلال الفائض الناتج عن الفرق الموجب بين مردودية الديون المستثمرة وتكلفتها مادامت هذه الأخيرة بمعدل أقل من معدل المردودية الاقتصادية. وهي تحسب من خلال العلاقة التالية:

المردودية المالية = [المردودية الاقتصادية + (المردودية الاقتصادية – سعر الفائدة) الديون \ الأموال الخاصة] × (1–الضريبة على الأرباح)

كما يمكن التعبير عن المردودية المالية كعلاقة مباشرة تربط ما بين المردودية الاقتصادية وأثر الرافعة المالية كما هو موضح من خلال العلاقة التالية[2]:

[1] بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ط2، ص 281.

[2] Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise, édition Dalloz, 2010, France, p301.

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية + أثر الرافعة المالية

أ- **حالات أثر الرافعة المالية:** يتحدد أثر الرافعة المالية بشكل رئيسي من خلال العلاقة ما بين المردودية الاقتصادية وسعر الفائدة، وبهذا يمكن التمييز بين ثلاث حالات كما يلي:

الحالة 1: أثر موجب للرافعة المالية: عندما يكون معدل المردودية الاقتصادية أكبر من معدل سعر الفائدة، أي أن اللجوء للاستدانة يكون له أثر موجب على المردودية المالية للمؤسسة.

الحالة 2: أثر سالب للرافعة المالية: عندما يكون معدل المردودية الاقتصادية أصغر من معدل سعر الفائدة، أي أن اللجوء للاستدانة يكون له أثر سالب على المردودية المالية للمؤسسة.

الحالة 3: أثر معدوم للرافعة المالية: عندما يكون معدل المردودية الاقتصادية مساوي لمعدل سعر الفائدة، أي أن اللجوء للاستدانة لا يكون له أثر على المردودية المالية للمؤسسة.

من جهة أخرى، يشكل المقدار (الديون \ الأموال الخاصة) ما يعرف بذراع الرافعة المالية التي قد تساهم في زيادة أثر الرافعة أو قد تؤدي لخفض الأثر.

تمارين تطبيقية

تمرين رقم 1:

حقق مشروع استثماري في سنة 2020، ربح صافي إجمالي قبل الفوائد والضرائب بقيمة 100.000 دج، إذا علمت أن أمام المؤسسة الاختيار بين إحدى الحالتين المواليتين؛ برأيك ما هي أنسب حالة تقترحها على المؤسسة:

الحالة 1: تمويل المشروع بالكامل يتم بأموال خاصة قدرها 500.000 دج، في شكل أسهم عادية، حيث بلغت القيمة السوقية للسهم 500 دج.

الحالة 2: تمويل المشروع يتضمن قرض بنكي بقيمة 300.000 دج بمعدل فائدة سنوية 10%، معدل الضريبة على الأرباح 25%.

تمرين رقم 2:

لتكن لديك المعطيات المالية حول نشاط مؤسسة اقتصادية لسنة 2020 كما يلي:

- القيمة المضافة بلغت 2.400.000 دج تمثل 80% من الفائض الإجمالي للاستغلال.

- المنتوجات العملياتية الأخرى بقيمة 800.000 دج منها 25% تمثل فوائض القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية.
- المنتوجات المالية بقيمة 1.400.000 دج منها 100.000 دج يمثل فوائض القيمة عن أصول مالية؛ كما تمثل هذه الأخيرة 25% من الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية.
- النتيجة المالية بلغت قيمة 1.000.000 دج.

المطلوب: إذا علمت أن نواقص القيمة عن أصول مالية يمثل 25% من الأعباء المالية وأن الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية يعادل نواقص القيمة عن أصول مالية؛ كما أن قيمة الضرائب على الأرباح بلغت 260.000 دج. يطلب منك:

1. تحديد العناصر المجهولة.
2. حساب طاقة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال.
3. حساب التمويل الذاتي إذا علمت أن قيمة الأرباح الموزعة تقدر بقيمة 1.600.000 دج.

تمرين رقم 3:

لتكن لديك المعطيات المستخرجة من جدول حسابات النتائج لمؤسسة اقتصادية كما يلي:

- بلغ حجم المبيعات السنوية قيمة 10.000 دج.
- استهلكت المؤسسة مواد ولوازم بقيمة 3.000 دج.
- بلغت قيمة الخدمات 1.400 دج.
- تحملت المؤسسة مصاريف العمال بقيمة 1.500 دج.
- سددت المؤسسة ضرائب ورسوم ومدفوعات مماثلة بقيمة 1.100 دج.
- قدر مجموع الأصول الاقتصادية قيمة 30.000 دج.

المطلوب: إذا علمت أن معدل الضريبة على الأرباح يقدر بنسبة 38%، يطلب منك بصفتك محلل مالي ما يلي:

1. **حساب معدل المردودية الاقتصادية.**
2. **حساب معدل المردودية المالية باستخدام أثر الرفع المالي في الحالات التالية:**

الحالة 1: التمويل بالأموال الخاصة فقط.

الحالة 2: التمويل بالأموال الخاصة والديون المالية حسب المعطيات التالية:

الأموال الخاصة: 15.000 دج، الديون المالية تتشكل من قرضين متساويين، الأول من البنك (أ) مقابل ضمانات عينية قيمتها 10.000 دج، والقرض الثاني من البنك (ب) مقابل ضمانات عينية بقيمة 5.000 دج ومعدل فائدة القرضين على التوالي:7% ؛ 10%.

الحالة 3: التمويل بالأموال الخاصة والديون المالية كما يلي:

الأموال الخاصة 5.000 دج، الديون المالية تتكون من القرضين السابقين في الحلة 2، إضافة لقرض ثالث من البنك (ج) بدون ضمان بقيمة 10.000 دج، مع مصاريف مالية للقروض الثلاثة بقيمة 2.575 دج.

3. **تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها.**
4. إذا علمت أن المؤسسة قد أرادت التوسع في عملياتها الإنتاجية مما توجب عليها تأدية استثمار بقيمة 10.000 دج لتصبح أصولها بقيمة 40.000 دج والنتيجة الإجمالية (قبل فوائد الديون) 5.000 دج، وعليه فإن المؤسسة ملزمة باختيار أحد البديلين التاليين:
   - **البديل 1:** معطيات الهيكل المالي في الحالة 3، وتمويل الاستثمار الجديد بالأموال الخاصة.
   - **البديل 2:** معطيات الهيكل المالي في الحالة 3، وتمويل الاستثمار الجديد بقرض رابع من البنك (د) بمعدل فائدة 16%.
   - ✓ **أحسب معدل المردودية الاقتصادية.**
   - ✓ **أحسب معدل المردودية المالية للبديلين، وما هو البديل الذي تقترحه على المؤسسة مع التبرير.**

تمرين رقم 4:

نقدم لك المعطيات المحاسبية والمالية المستخرجة من حساب النتائج لمؤسسة اقتصادية كما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية بقيمة 840.000 دج.
- مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة بلغت 460.000 دج.
- الأعباء المالية بلغت 160.000 دج تتضمن الخسائر الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية بقيمة 90.000 دج وكذا نواقص القيمة عن الأصول المالية 50.000 دج.
- المنتوجات العملياتية الأخرى بقيمة 280.000 دج منها 80.000 دج تمثل فوائض القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية.
- الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات بقيمة 120.000 دج.
- المنتوجات المالية بقيمة 220.000 دج تتضمن أرباح صافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية بقيمة 70.000 دج وكذا فوائض القيمة عن الأصول المالية بقيمة 80.000 دج.
- الأعباء العملياتية الأخرى بقيمة 180.000 دج منها 110.000 دج نواقص القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية.

المطلوب: إذا علمت أن نسبة الضريبة على الأرباح هي 25%، يطلب منك:

1. حساب النتيجة العادية قبل الضريبة وكذا قيمة الضريبة على الأرباح المحققة.

2. حساب النتيجة العملياتية وكذا الفائض الإجمالي للاستغلال.
3. حساب طاقة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال.
4. حساب طاقة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية.
5. استنتج قيمة التمويل الذاتي إذا علمت أن المؤسسة تستهدف توزيع 30% من الأرباح.

حل التمرين رقم 1:

للمقارنة ما بين الحالتين نقوم بالتحليل من خلال الجدول التالي:

البيـــــــان	بدون قرض	مع قرض
ربح قبل الفوائد والضرائب	100.000	100.000
الفوائد (10%)	0	(30.000)
الربح قبل الضريبة	100.000	70.000
الضريبة على الأرباح (25%)	(25.000)	(17.500)
الربح الصافي	75.000	52.500
المردودية الاقتصادية	0.20	0.20
المردودية المالية	%15= 0.15	%26= 0.26
عدد الأسهم	1.000	400
ربح السهم	75	131,25
ربحية السهم (%)	%15	%26

حيث أن:

المردودية الاقتصادية = ربح قبل الفوائد والضرائب \ أموال خاصة + قروض

المردودية المالية = الربح الصافي \ الأموال الخاصة

ربحية السهم = الربح الصافي \ عدد الأسهم

عدد الأسهم العادية = الأموال الخاصة \ متوسط قيمة السهم

ربحية السهم (%)= الربح لكل سهم \ متوسط قيم السهم

بالنظر للمردودية المالية (العائد على حق الملكية) وهو يخص الملاك، نجد أنه في حالة الاقتراض يحقق للملاك عائد (مردودية مالية) مقداره 26%، وهو أعلى من ذات المعدل في حالة عدم الاقتراض 15%، وهو ما يعرف بأثر الرافعة المالية.

حل التمرين رقم 2:

1. تحديد العناصر المجهولة:

بما أن: القيمة المضافة = 80% من الفائض الإجمالي للاستغلال

فإن: الفائض الإجمالي للاستغلال = 2.400.000 \ 0,80

وعليه: الفائض الإجمالي للاستغلال = 3.000.000

فوائض القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية = 0,25 × المنتوجات العملياتية الأخرى

= 0,25 × 800.000

فوائض القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية = 200.000

وبما أن: النتيجة المالية = المنتوجات المالية – الأعباء المالية

الأعباء المالية = 1.400.000 – 1.000.000

الأعباء المالية = 400.000

نواقص القيمة عن أصول مالية = 0,25 × الأعباء المالية = 100.000

الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية = 100.000

فوائض القيمة عن أصول مالية (ح765) = 0,25 × الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية

= 100.000 \ 0,25

الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية = 400.000

2. حساب طاقة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال:

طاقة التمويل الذاتي = الفائض الإجمالي للاستغلال

+المنتوجات العملياتية الأخرى (ح75 ما عدى حساب 752)

+المنتوجات المالية (ح76 ما عدى الحسابين 765 و767)

–الأعباء العملياتية الأخرى (ح65 ما عدى الحساب 652)

–الأعباء المالية (ح66 ما عدى الحسابين 665 و667)

-الضرائب على الأرباح (ح69)

وعليه:

طاقة التمويل الذاتي = 3.000.000

+600.000

-0

+900.000

-200.000

-260.000

طاقة التمويل الذاتي = 4.040.000 دج

3. حساب التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي = طاقة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة = 4.040.000 – 1.600.000

التمويل الذاتي = 2.440.000 دج.

المحور الرابع: تحليل التدفقات المالية

يسمح تحليل التوازن المالي وتحليل النشاط من خلال الميزانية وحسابات النتائج بتحديد هيكلة الاستخدامات للمؤسسة خلال مدة معينة، وكذا الموارد المعبئة لتمويل هذه الاستخدامات خلال نفس المدة، أما تحليل التدفقات المالية فيأتي لتكملة تشخيص الحالة الاقتصادية والمالية للمؤسسة بواسطة دراسة مراحل تشكل التدفقات المالية.

يقوم تحليل التدفقات المالية بشكل رئيسي على تحليل زمني للجداول المالية، بالتركيز على جدول التمويل، جدول التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

أولا. دراسة وتحليل جدول التمويل:

نتطرق على هذا المستوى لجدول التمويل كونه أحد أبرز الجداول المالية المستخدمة في دراسة وتحليل التدفقات المالية للمؤسسة.

1. **مفهوم جدول التمويل وأهدافه:** نتطرق بشكل مختصر لمفهوم جدول التمويل وأبرز أهدافه كما يلي[1]:

أ. **تعريف جدول التمويل:** يعرف جدول التمويل بجدول الاستخدامات والموارد الذي يفسر تغيرات ذمة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، يبرز هذا الجدول تمويل الاحتياجات التمويلية الجديدة المحققة خلال الدورة، وسائل التمويل اللازمة وأثر كل العمليات المحققة على مستوى الخزينة. حيث يتميز هذا الجدول بمنطق التوازن المالي الذي يرتكز على مفاهيم رأس المال العامل الصافي الإجمالي، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

ب. **أهداف جدول التمويل:** أبرز الأهداف التي يحققها جدول التمويل في استخدامه لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة ما يلي:

- تحقيق الانتقال بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية مع شرح مختلف التغيرات الحاصلة.
- يسمح بدراسة تطور الهيكلة المالية: إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة أثناء الفترة لمواجهة احتياجاتها المالية.
- يسمح بتحليل مختلف الحركات التي ميزت ذمة المؤسسة مع شرح التغيرات المسجلة.
- قياس خطر عدم السيول للمؤسسة: خطر عدم مواجهة استحقاقاتها في المستقبل القريب.
- تلخيص العمليات المحققة خلال الدورة المحاسبية مع شرح أثرها على الخزينة.

[1] خميسي شيحة. مرجع سابق، ص ص: 164-166.

2. **شكل جدول التمويل:** من أجل التحليل الحركي للوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد حركية مواردها وكيفيات استخدامها، فإن إعداد جدول التمويل لسنة معينة N يتطلب الاستعانة بالمعطيات المالية المتوفرة عن المؤسسة، مع ضرورة المحافظة على المبدأ الأساسي القائم على المعادلة التالية:

تغير رأس المال العامل = تغير احتياج رأس المال العامل + تغير الخزينة الصافية

$$\Delta FR = \Delta BFR + \Delta TN$$

حيث يتكون جدول التمويل من جزأين كما يلي:

أ. **الجزء الأول لجدول التمويل (أعلى الميزانية): تغير رأس المال العامل**

يسمح الجزء الأول لجدول التمويل بتوضيح تطور رأس المال العامل **(ΔFR)** من أعلى الميزانية ما بين سنتين، من خلال تطور حركة مختلف عناصر الاستخدامات والموارد، ويكون تطور عناصره على النحو التالي:

الجدول رقم 15: الجزء الأول لجدول التمويل (أعلى الميزانية).

الاستخدامات	السنة N	الموارد	السنة N
تغير الاستخدامات بالزيادة		تغير الاستخدامات بالنقصان	
تغير الموارد بالنقصان		تغير الموارد بالزيادة	
مجموع الاستخدامات		**مجموع الموارد**	
تغير رأس المال العامل (مورد صافي)		**تغير رأس المال العامل (استخدام صافي)**	

المصدر: من إعداد الأستاذ بناء على مختلف المراجع المرفقة.

من أبرز العناصر التي يتشكل منها جدول التمويل ما يلي[1]:

- **الاستخدامات المستقرة:** تتضمن على الخصوص ما يلي:

- **الأرباح الموزعة خلال الدورة الجارية:** تتمثل في أرباح الأسهم (نتيجة الدورة السابقة) الموزعة خلال الدورة المالية الجارية، ويمكن حساب هذه التوزيعات اعتمادا على معطيات جدول توزيع النتيجة، وعادة ما تستخدم العلاقة التالية:

الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة السابقة – الارتفاع في الاحتياطات

[1] بن ساسي الياس، قريشي يوسف، ط1، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111-112.

- **حيازة الأصول الثابتة:** تشمل الاستثمارات المعنوية، المادية والمالية حيث تحسب بقيمة اجمالية (بسعر الحيازة) ويمكن حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات أو اعتمادا على العلاقة التالية:

استثمارات الدورة الحالية = استثمارات الدورة السابقة + الحيازة – التنازل

- **المصاريف الموزعة لعدة سنوات:** وهي تلك المصاريف التي توزع على السنوات القادمة، حيث تلعب دور الاهتلاكات في التخفيض من المصاريف الحالية وانتعاش النتيجة وتحسب انطلاقا من معطيات الميزانية والمعلومات المحاسبية المكملة لها.
- **الانخفاض في الأموال الخاصة:** وهي عملية معاكسة لعملية الرفع في الأموال الخاصة، وتعني تخلي المساهم عن أسهم المؤسسة خصوصا في حالة الخسائر.
- **تسديد الديون المالية:** تتمثل في اهتلاك القرض خلال الدورة المالية، باستثناء الاعتمادات البنكية الجارية، تحسب من خلال حركة الديون حسب العلاقة التالية:

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون – التسديدات

- **الموارد الدائمة:** تتضمن على الخصوص:

- **طاقة التمويل الذاتي (CAF):** تعتبر طاقة التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة لدى المؤسسة التي تعتمد عليها في تمويل احتياجاتها المالية، والعلاقة التالية توضح كيفية حساب هذا المورد:

طاقة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الاهتلاكات والمؤونات

- **التنازل عن عناصر الأصول الثابتة:** تلجأ المؤسسة خلال نشاطها أحيانا للتنازل عن بعض أصولها للتقليل من الاحتياجات والرفع في الموارد وتتضمن هذه العملية التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية بسعر تنازل يحدد محاسبيا وبناء على معطيات السوق.
- **الرفع في الأموال الخاصة:** عند احتياج المؤسسة لتوسعة رأسمالها تلجأ لجلب أموال جديدة وذلك من خلال فتح رأس المال للمشاركة من قبل الجمهور وتبرز أهمية هذا المورد في وجود سوق المال، إذ تعطي فرصة أكبر لرفع رأس المال خصوصا إذا كانت المؤسسة تحقق مردودية مرتفعة لأن ذلك حافز هام للمساهمين للإقبال على شراء أسهمها، كما تضمن العملية اعانات الاستثمارات التي تلقتها المؤسسة خلال الدورة المالية.
- **الارتفاع في الديون المالية:** بهدف رفع احتياجات التمويل لدى المؤسسة فهي تلجأ لمصادر أخرى من غير المصادر الداخلية، تعرف بمصادر التمويل الخارجية تتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية، وعادة ما تكون على صيغة قروض سندية وبذلك تكون الديون المالية

الجديدة في المبلغ المسدد من طرف الدائنين؛ وعليه يمكن حساب الديون المالية للدورة الحالية من خلال جدول حركة الديون كما هو موضح من خلال العلاقة التالية:

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون – التسديدات

ب. الجزء الثاني لجدول التمويل (أسفل الميزانية): تغير احتياج رأس المال العامل وتغير الخزينة

يسمح الجزء الثاني لجدول التمويل بقياس تغير احتياجات رأس المال العامل (ΔBFR) وكذا تغير الخزينة الصافية (ΔTN)، يظهر من خلال الجزء الثاني لجدول التمويل ما يلي:

- **دراسة تغير نمو احتياج رأس المال العامل.**
- **دراسة تغير نمو الخزينة الصافية للمؤسسة.**

الجدول رقم 16: الجزء الثاني لجدول التمويل (أسفل الميزانية).

الاستخدامات	السنة N	الموارد	السنة N
تغير استخدامات الاستغلال بالزيادة		تغير استخدامات الاستغلال بالنقصان	
تغير موارد الاستغلال بالنقصان		تغير موارد الاستغلال بالزيادة	
مجموع استخدامات الاستغلال		**مجموع موارد الاستغلال**	
تغير احتياج رأس المال العامل (مورد صافي)		**تغير احتياج رأس المال العامل (استخدام صافي)**	
تغير استخدامات الخزينة بالزيادة		تغير استخدامات الخزينة بالنقصان	
تغير موارد الخزينة بالنقصان		تغير موارد الخزينة بالزيادة	
مجموع استخدامات الخزينة		**مجموع موارد الخزينة**	
تغير الخزينة الصافية (مورد صافي)		**تغير الخزينة الصافية (استخدام صافي)**	
الرصيد الصافي لرأس المال العامل		**الرصيد الصافي لرأس المال العامل**	

المصدر: من إعداد الأستاذ بناء على مختلف المراجع المرفقة.

من أبرز العناصر التي يتشكل منها جدول التمويل في جزئه الثاني ما يلي[1]:

- **التغير في عناصر الاستغلال:** وهو يمثل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية الناتجة عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال الدفع والتي تحسب بالفارق بين الاستخدامات والموارد:
- **التغير في استخدامات الاستغلال:** تتمثل في التغير في المخزونات والتغير في حقوق الاستغلال، حيث يؤدي مجموع التغير في العنصرين إلى حساب التغير في استخدامات الاستغلال.

[1] بن ساسي الياس، قريشي يوسف، ط1، مرجع سبق ذكره، ص 112.

- **التغير في موارد الاستغلال:** تتمثل في التغير في ديون الاستغلال خصوصا الموارد والحسابات الملحقة به.

يمكن حساب التغير في عناصر الاستغلال من خلال العلاقة التالية:

التغير في احتياج رأس المال العامل للاستغلال = تغير استخدامات الاستغلال – تغير موارد الاستغلال

- **التغير في العناصر خارج الاستغلال:** يتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الأساسية والأنشطة ذات الطابع الاستثنائي، وتتضمن العناصر التالية:

✓ **التغير في استخدامات خارج الاستغلال:** وهي الاستخدامات غير المدرجة في استخدامات الاستغلال.

✓ **التغير في الموارد خارج الاستغلال:** وهي الموارد غير المدرجة في موارد الاستغلال.

الفرق بين العنصرين السابقين يعطي التغير في العناصر خارج الاستغلال ويحسب كالآتي:

تغير احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

- **التغير في عناصر الخزينة:** يعتبر محصلة كل التغيرات السابقة، ويتشكل أساسا من عنصرين:

✓ **التغير في استخدامات الخزينة:** وتشمل السيولة النقدية التي وضعت في شكل متاحات خلال الدورة المالية.

✓ **التغير في موارد الخزينة:** متمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية التي جلبت خلال الدورة المالية الجارية.

الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة ينتج التغير في الخزينة وذلك كالتالي:

تغير الخزينة الصافية = تغير استخدامات الخزينة – تغير موارد الخزينة

إن الانتقاد الأساسي الذي ورد على جدول التمويل يتمثل في عدم تفصيله لمصادر تشكل الخزينة وبالتالي فهو يعطي تصور شامل للخزينة الصافية عن طريق تشكل رصيد الخزينة الصافية الإجمالية، ومنه فمن الضروري البحث عن جدول مالي آخر يعطي تصور تفصيلي للخزينة الصافية وهو ما يمكن التوصل له من خلال دراسة هدف تحليل التدفقات النقدية والتي تسمح بتجزئة الخزينة الإجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة[1].

[1] بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، ط2 مرجع سابق، ص121.

ثانيا. دراسة وتحليل التدفقات النقدية (سيولة الخزينة)

يعد جدول تدفقات الخزينة أو كما يعرف بجدول سيولة الخزينة حسب النظام المحاسبي والمالي للجزائر، أحد القوائم المالية التي تعطي لمستعمليها أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال وكيفيات استخدامها، بحيث يقدم مدخلات ومخرجات الموجودات المالية الحاصلة خلال السنة المالية حسب مصدرها.

1. أنواع التدفقات النقدية:

نص المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7) على طبيعة تدفقات الخزينة على النحو التالي:

أ- **الأنشطة التشغيلية (الاستغلالية)**: وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لإيرادات المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل، مثل المتحصلات من الزبائن والفوائد، كذلك تسديد المصروفات وتسديد للموردين والعمال وسداد الفوائد.

ب-**الأنشطة الاستثمارية**: هي الخاصة باقتناء وبيع الأصول وكذا التوظيفات الأخرى غير الموجودة ضمن العناصر المعادلة للخزينة مثل تقديم القروض للغير وتحصيلها واقتناء الاستثمارات والتنازل عنها.

ت-**الأنشطة التمويلية**: وهي الأنشطة التي يترتب عنها تغيرات في مكونات الأموال الخاصة من حيث الحصول على رأسمال جديد من الملاك أو المساهمين وإمدادهم بالعوائد وكذا مديونية الوحدة فيما يخص الحصول على القروض من الدائنين وسدادها.

بناء على التدفقات المالية لهذه الأنشطة فإن التحليل المالي الحركي لخزينة المؤسسة يأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم 4: التركيبة الوظيفية للخزينة

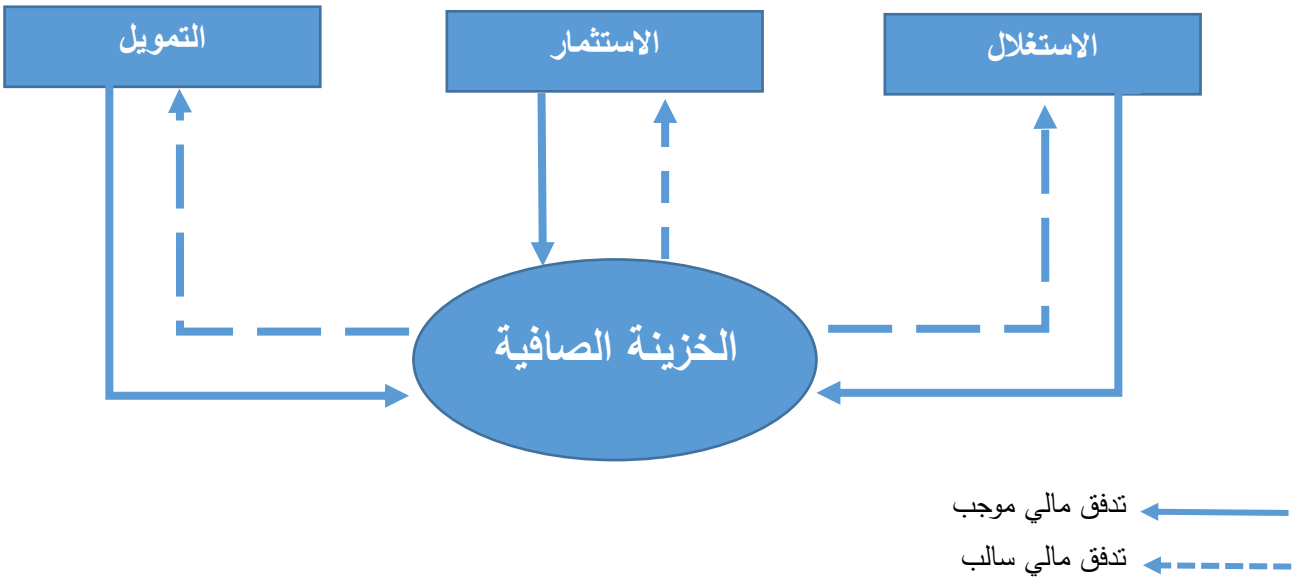

المصدر: بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، ط1، مرجع سابق، ص123.

تمثل الأسهم المتقطعة التدفقات المالية السالبة من منظور الخزينة مثل نفقات الاستغلال، حيازة الاستثمارات، تسديد أقساط الديون، توزيع أرباح الأسهم؛ أما الأسهم المتواصلة فتمثل التدفقات الموجبة من منظور الخزينة مثل تحصيلات الاستغلال، التنازل عن الاستثمارات، الاستدانة، الرفع في رأس المال؛ لذا فإن الخزينة هي مركز جميع التدفقات المالية وتعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على مستوى التوازن المالي ودرجة السيولة المالية.

يهدف جدول التدفقات النقدية لإعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

يقدم هذا الجدول مدخلات ومخرجات الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها[1]:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة؛ حيث تتمثل الطريقة المباشرة في:

- ✓ تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب ...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.
- ✓ تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

أما الطريقة غير المباشرة فتتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- ✓ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين ...).
- ✓ التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق.

- ✓ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة ...) وهذه التدفقات تقدم بشكل منفصل.

أما عن الموجودات المالية للمؤسسة فهي:

- السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق والودائع عند الاطلاع (بما في ذلك الكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على الطلب وغير ذلك من تسهيلات الصندوق).
- شبه السيولات المحتجزة قصد الوفاء بالالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات المالية ذات الأجل القصير والبالغة السيولة) السهلة التحويل إلى سيولة.

2. تحديد التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة:

يتم حساب مختلف التدفقات حسب الطريقة المباشرة على النحو التالي:

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية = تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية + تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر العادية

بحيث:

تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية = تحصيلات مقبوضة من الزبائن – مبالغ مدفوعة للموردين – الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة –الضرائب على النتائج المدفوعة

ويتم حساب كل عنصر من عناصر تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية كما يلي:

- **التحصيلات المقبوضة من الزبائن** = ح70 ما عدا ح709 (التخفيضات) + الرسم على القيمة المضافة على المبيعات –التغير في ح41 (الزبائن والحسابات الملحقة).

وهناك تحصيلات أخرى مرتبطة بهذا العنصر وهي: ح74 اعانات الاستغلال + ح757 منتوجات استثنائية عن عمليات التسيير + ح758 منتوجات أخرى للتسيير الجاري + ح478 إيرادات مقيدة سلفا.

- **المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين** = ح60 ما عدا ح609 تخفيضات + الرسم على القيمة المضافة على المشتريات + ح61 خدمات خارجية + ح62 خدمات خارجية أخرى + الرسم على القيمة المضافة على الخدمات –التغير في حساب 401 المورد –التغير في ح467 حسابات دائنة ومدينة أخرى + ح63 مصاريف المستخدمين – التغير في ح42 المستخدمون والحسابات الملحقة – التغير في ح43 الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة

  هناك مدفوعات أخرى مرتبطة بهذا العنصر = ح64 الضرائب والرسوم + ح65 أعباء عملياتية أخرى –التغير في ح445 الدولة والضرائب على رقم الأعمال –التغير في ح486 مصاريف مقيدة سلفا.
- **الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة** = ح66 أعباء مالية.

- **الضرائب على النتائج العادية** = ح695 ضرائب على الأنشطة العادية –التغير في ح444 الدولة ضرائب على النتائج.
- **تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية** = ح77 منتجات العناصر غير العادية –ح67 أعباء العناصر غير العادية.

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار = التحصيلات الناتجة عن التنازل عن تثبيتات مادية أو معنوية –المسحوبات الخاصة بشراء تثبيتات مادية أو معنوية –المسحوبات الخاصة بشراء تثبيتات مالية + التحصيلات الخاصة بالتنازل عن تثبيتات مالية + التحصيلات الخاصة بفوائد التوظيفات المالية + الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.

ويتم حساب كل عنصر كما يلي:

- **المسحوبات الخاصة بشراء تثبيتات مادية أو معنوية** = التغير في القيم الثابتة المادية أو المعنوية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن قيم ثابتة مادية أو معنوية.
- **التحصيلات الناتجة عن التنازل** = سعر التنازل عن القيم الثابتة المادية أو المعنوية.
- **المسحوبات الخاصة بشراء تثبيتات مالية** = التغير في القيم الثابتة المالية للسنة المالية + القيمة المحاسبية الصافية للتنازل عن قيم ثابتة مالية.
- **التحصيلات الخاصة بالتنازل عن تثبيتات مالية** = سعر التنازل عن الأصل المالي.
- **التحصيلات الخاصة بفوائد التوظيفات المالية** = ح76 منتوجات مالية.

صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل = التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم – الحصص والتوزيعات من النتيجة المدفوعة + التحصيلات المتأتية من القروض – تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة.

ويتم حساب كل عنصر كما يلي:

- **التحصيلات الناتجة عن اصدار الأسهم** = التغير في ح10 + التغير في ح103 علاوات مرتبطة برأس مال الشركة.
- **الحصص والتوزيعات من النتيجة المدفوعة** = ح12 نتيجة السنة المالية السابقة –التغير في ح106 احتياطات.

- **التحصيلات المتأتية من القروض** = التغير في ح16 الاقتراضات والديون المماثلة +تسديدات القروض في السنة المالية.
- **تسديدات القروض والديون الأخرى المماثلة** = تتمثل في الديون الجديدة المتحصل عليها خلال السنة المالية –التغير في ح16 الاقتراضات والديون المماثلة.

3. تحديد التدفقات النقدية حسب الطريقة غير المباشرة:

تختلف الطريقة غير المباشرة عن الطريقة المباشرة في كيفية حساب تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية، بحيث يتم عرض هذه التدفقات عن طريق تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية، بحيث يضاف لها كل من الاهتلاكات والأرصدة، الزيادة في الضرائب المؤجلة، انخفاض المخزون، الزيادة في الموردين، نقص قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

كما يطرح منها كل من انخفاض في الضرائب المؤجلة، الزيادة في المخزون، الزيادة في الزبائن، انخفاض الموردين، فائض في قيمة التنازل الصافية من الضرائب.

أما بالنسبة لباقي التدفقات فتحسب بنفس الطريقة المباشرة.

عموما فإن كلا الطريقتين تؤديان إلى نفس النتيجة رغم اختلاف منطقهما، وهو ما يسمح للمحلل بالتأكد من مدى دقة المعطيات المالية؛ كما يفضل المحلل المالي استخدام الطريقة غير المباشرة وذلك لسهولتها ودقتها[1].

ثالثا. دراسة وتحليل تغيرات الأموال الخاصة

يعد تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة بمثابة تحليل للحركات التي أثرت على كل فصل من الفصول التي تشكلت منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

يسمح جدول تغيرات الأموال الخاصة بتحقيق عدة نقاط أبرزها[2]:

- معرفة حجم الأموال الخاصة ومركباتها بمختلف تفصيلاتها.
- متابعة التغيرات التي تحدث للأموال الخاصة خلال السنة المالية.
- التعرف على عناصر الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في الأموال الخاصة مثل الأرباح والخسائر المرتبطة بالتنازل عن الاستثمارات.

[1] بن ساسي إلياس، قريشي يوسف، ط1، مرجع سابق، ص 161.

[2] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق.

لابد أن يتضمن إعداد جدول تغيرات الأموال الخاصة حد أدنى من المعلومات التي تخص الحركات المرتبطة بما يلي[1]:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء والمسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة.
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

تمارين تطبيقية

تمرين رقم 1:

لتكن لديك معطيات مؤسسة اقتصادية ذات طابع صناعي وتجاري، من خلال المعلومات المستخرجة من ميزانيتي المؤسسة لسنتي 2019 و2020، وإذا علمت أن المؤسسة قد قامت باقتناء شاحنة عن طريق تقنية الإيجار التمويلي، لاستخدامها في نشاطها الأساسي، بتاريخ 2016/01/01 بمبلغ 170.000.000 دج، وأن مدة العقد 8 سنوات، كما أن القيمة المتبقية لهذه الشاحنة في نهاية العقد تقدر بقيمة 10.000.000 دج؛ يطلب منك ما يلي:

1- إعداد الميزانيتين الوظيفيتين لسنتي 2019 و2020 بعد معالجة الإيجار التمويلي.

2- حساب مؤشرات التوازن المالي لسنة 2020.

3- حساب نسبتي المردودية الاقتصادية والمردودية المالية لسنة 2020، مع إظهار كيفية حساب النتيجة الصافية؛ علما أن إنتاج المؤسسة خلال سنة 2020 هو 3.800.000.000 دج، وأن 30% منه عبارة عن استهلاكات من المواد الأولية، و10% عبارة عن خدمات خارجية، كما أن أعباء المستخدمين بلغت 700.000.000 دج أما الضرائب والرسوم (ماعدا الرسم على القيمة المضافة) بلغت 300.000.000 دج، كما أن معدل الرسم على القيمة المضافة هو 19%، وأن المنتوجات العملياتية الأخرى هي 458.280.000 دج، أما الأعباء العملياتية الأخرى هي 111.480.000 دج؛ في حين بلغت النتيجة المالية لسنة 2020 مبلغ 800.000 دج، الضريبة على الأرباح 26%.

4- إعداد جدول التمويل لسنة 2020؛ أخذا بالحسبان المعطيات الإضافية التالية:

- تم توزيع السدس (1/6) من نتيجة السنة 2019 والباقي فقد تم تحويله في شكل احتياطات.

[1] القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مرجع سابق.

- التنازل عن آلات قديمة في سنة 2020 بمبلغ 18.500.000 دج، تم اقتنائها بمبلغ 40.000.000 دج وقد كان اهتلاكها بمبلغ 30.000.000 دج.
- تحصيل قرض جديد بمبلغ 11.000.000 دج.

5- التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة.

الميزانية في : 2019/12/31 الوحدة: 10^6 دج

الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات ومؤونات	المبلغ الصافي	الخصوم	المبلغ الصافي
				رأس المال	1.100
تثبيتات مادية	1.730	620	1.110	الاحتياطات	100
تثبيتات مالية	450	50	400	نتيجة الدورة	120
				قروض سندية	250
مخزونات	600	200	400	قروض بنكية (1)	600
زبائن	200	50	150	ديون جبائية	70
حقوق أخرى	50	___	50	موردون	160
مصاريف مقيدة سلفا	50	___	50	نواتج مقيدة سلفا	35
حقوق الاستغلال	100	___	100	ديون مختلفة	55
نقديات	350	___	350	سحب على المكشوف	120
المجموع	**3.530**	**920**	**2.610**	**المجموع**	**2.610**

(1) 30% منها قروض بنكية جارية.

الميزانية في : 2020/12/31 الوحدة: 10^6 دج

الأصول	المبلغ الإجمالي	اهتلاكات ومؤونات	المبلغ الصافي	الخصوم	المبلغ الصافي
				رأس المال	1.100
تثبيتات مادية	1.530	400	1.130	الاحتياطات	200
تثبيتات مالية	500	150	350	نتيجة الدورة	74
				قروض سندية	250
مخزونات	800	350	450	قروض بنكية (1)	500
زبائن	250	100	150	ديون جبائية	80
				موردون	200
حقوق أخرى	100	___	100	نواتج مقيدة سلفا	20
مصاريف مقيدة سلفا	20	___	20	ديون مختلفة	56
حقوق الاستغلال	60	___	60	سحب على المكشوف	50

نقديات	270	___	270		
المجموع	**3.530**	**1.000**	**2.530**	**المجموع**	**2.530**

(1) 30% منها قروض بنكية جارية.

تمرين رقم 2:

لتكن لديك المعطيات المالية المتعلقة بمؤسسة متخصصة في صناعة قطع غيار الأجهزة الكهرومنزلية، على شكل قوائم مالية، قائمة الميزانية وقائمة حسابات النتائج لثلاث سنوات متتالية؛ إذا علمت أن الأرباح الموزعة من نتيجة السنة 2019 خلال سنة 2020 هي 1.406.523.000 دج.

المطلوب:

1. تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الأرصدة الوسطية للتسيير.
2. تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال جدول التمويل.

الأصول (الوحدة 10^3 دج)	2018	2019	2020
الاصول غير الجارية			
فرق الحيازة	87 341	115 414	115 414
تثبيثات معنوية	21 588	16 880	13 644
تثبيثات مادية	7 631 703	13 653 363	13 777 571
أراضي	4 514 493	10 383 339	10 383 339
مباني	1 649 609	1 692 900	1 766 307
تثبيتات مادية أخرى	1 189 497	1 299 353	1 351 564
تثبيتات موضع تنازل	278 104	277 770	276 361
تثبيثات جاري انجازها	5 363 985	11 189 300	13 501 513
تثبيثات مالية	2 662 569	5 466 840	6 551 212
أسهم تعويضية	1 465 133	1 388 911	1 466 608
مساهمات أخرى	584 859	632 578	630 537
أسهم أخرى	0	3 000 000	4 000 000
أصول مالية أخرى غير جارية	140 480	154 333	157 815
ضرائب مؤجلة أصول	472 098	291 019	296 252
مجموع الاصول غير الجارية	**15 767 186**	**30 441 796**	**33 959 354**
الاصول الجارية	0	0	0

مخزونات	4 965 900	5 729 342	4 883 145
زبائن وتوظيفات أخرى	5 182 610	5 069 838	4 718 992
زبائن	3 822 680	3 640 949	3 192 082
مدينو آخرون	1 139 843	1 255 089	1 357 618
ضرائب	179 421	173 800	169 292
اصول جارية أخرى	40 667	0	0
المتاحات وملحقاتها	9 006 205	5 149 560	4 757 453
أصول مالية جارية أخرى	3 018 560	18 560	18 560
الخزينة	5 987 645	5 131 000	4 738 893
مجموع الاصول الجارية	19 154 715	15 948 740	14 359 590
مجموع الأصول	**34 921 901**	**46 390 537**	**48 318 945**

الخصوم (الوحدة 10^3 دج)	2018	2019	2020
الاموال الخاصة			
رأس المال الاجتماعي	2 500 000	2 500 000	2 500 000
إعانات الدولة	0	0	0
أموال خاصة أخرى	2 586 612	8 721 856	8 721 856
علاوات واحتياطات	12 251 816	12 861 814	12 991 033
فرق إعادة التقييم	145 246	1 585 713	1 585 713
فرق التعويض	1 025 007	1 037 081	955 728
النتيجة الصافية	1 143 818	1 509 162	1 376 296
رؤوس أموال أخرى	(166 052)	(1 766 797)	(1 080 715)
فوائد الأقلية	979 288	1 015 180	881 620
مجموع الاموال الخاصة	**20 465 735**	**27 464 009**	**27 931 531**
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	4 821 513	8 973 230	10 894 563
ضرائب مؤجلة	285 333	17 510	17 510
ديون غير جارية أخرى	1 061 602	1 061 402	1 059 993
مؤونات ومنتوجات مقيدة مسبقا	1 605 572	1 345 087	1 346 632
مجموع الخصوم غير الجارية	**7 774 019**	**11 397 228**	**13 318 698**
الخصوم الجارية			
الموردون	1 931 770	2 430 054	1 436 731
الضرائب	402 507	776 154	726 698

الديون الأخرى	3 619 036	3 512 928	4 107 580
الخزينة السالبة	728 833	810 163	797 707
مجموع الخصوم الجارية	6 682 147	7 529 299	7 068 716
مجموع الخصوم	**34 921 901**	**46 390 537**	**48 318 945**

جدول حسابات النتائج

البيان (الوحدة 10^3 دج)	2018	2019	2020
المبيعات من البضائع	9 984 044	10 223 411	10 265 898
انتاج مخزن	(11 893)	265 664	(558 330)
انتاج مثبت	0	0	0
اعانات الاستغلال	0	0	0
انتاج السنة المالية	**9 972 151**	**10 489 075**	**9 707 568**
المشتريات المستهلكة	3 470 479	3 663 777	3 755 793
الخدمات الخارجية	996 298	928 780	1 002 622
استهلاك السنة المالية	**4 466 778**	**4 592 558**	**4 758 415**
القيمة المضافة للاستغلال	**5 505 373**	**5 896 518**	**4 949 153**
اعباء المستخدمين	3 056 024	3 023 474	2 866 108
الضرائب والرسوم	166 640	173 818	167 525
الفائض الاجمالي للاستغلال	**2 282 709**	**2 699 226**	**1 915 520**
المنتوجات العملياتية الأخرى	202 736	72 652	120 877
الأعباء العملياتية الأخرى	143 866	99 258	58 406
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	1 328 940	1 299 103	868 250
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	421 169	719 627	370 501
النتيجة العملياتية	**1 433 808**	**2 093 144**	**1 480 242**
المنتوجات المالية	142 455	183 271	163 572
الأعباء المالية	132 454	177 710	164 840
النتيجة المالية	**10 001**	**5 561**	**(1 269)**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**1 443 810**	**2 098 705**	**1 478 973**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	328 709	628 653	277 583
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية	15 394	(96 986)	7 033
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**1 099 707**	**1 567 038**	**1 194 357**
نتيجة الأنشطة غير العادية	**0**	**0**	**0**
النتيجة الصافية للسنة المالية	**1 194 357**	**1 194 357**	**1 194 357**
حصة ذوي الأقلية	18 117	4 427	85 190

حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	25 994	(62 303)	96 749
النتيجة الصافية المجمعة للسنة المالية	**1 238 468**	**1 136 481**	**1 376 296**

تمرين رقم 3:

لتكن لديك الميزانيتين الخاصتين بمؤسسة اقتصادية كما يلي:

الأصول	2019	2020	الخصوم	2019	2020
تثبيتات بمبلغ خام	100.000	125.977	رأس المال	50.000	71.389
اهتلاكات	(23.000)	(32.054)	احتياطات	7.245	7.245
تثبيتات مالية	12.000	10.510	نتيجة صافية	14.500	10.246
صافي التثبيتات	89.000	104.433	مجموع الأموال الخاصة	71.745	88.880
مخزونات	1.113	657	**مؤونات**	**2.300**	**3.280**
زبائن	**12.972**	**12.624**	ضرائب مؤجلة	220	1.457
الخزينة	(2.134)	6.605	ديون مالية طويلة الأجل	23.500	28.215
			موردون وديون أخرى	3.186	2.487
إجمالي الأصول	**110.951**	**124.319**	**إجمالي الخصوم**	**110.951**	**124.319**

ولتكن لديك المعطيات التالية:

- تحصيلات من الزبائن بقيمة: 157.624 دج.
- تسديدات للموردين وللعمال بقيمة: (132.347 دج).
- فوائد مدفوعة: (7.029 دج).
- فوائد محصلة عن توظيفات مالية: 4.563 دج.
- أرباح موزعة وحصص من النتيجة محصلة من قبل المساهمين بقيمة: 456 دج.
- تثبيتات مادية محصلة خلال الدورة بقيمة: (25.977 دج).
- تثبيتات مالية تم التنازل عنها خلال الدورة بقيمة 845 دج (بحيث تثبيتات بقيمة خام 1.490 دج منها خفض القيمة للتنازل 645 دج).
- رفع رأس المال بقيمة 12.000 دج.
- أرباح قيد التوزيع خلال الدورة بقيمة 5.111 دج.
- ضريبة على الأرباح مسددة بقيمة 1.000 دج.
- تحصيلات متأتية من القروض بقيمة 6.000 دج.
- تسديد القروض بقيمة (1.285 دج).

- منتجات من التوظيفات المالية المعاينة مسبقا بقيمة 5.019 دج.

المطلوب: إعداد جدول سيولة الخزينة بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة.

تمرين رقم 4:

لتكن لديك المعطيات المالية والمحاسبية لمؤسسة اقتصادية في السنتين 2019-2020 على النحو التالي:

المعطيات	2019	2020
تغير الطريقة المحاسبية	500	(1.500)
تصحيح الأخطاء الهامة	(600)	1.300
إعادة تقييم التثبيتات	8.500	7.550
أرباح وخسائر غير مدرجة في جدول حسابات النتائج	250	(900)
الحصص المدفوعة	1.200	800
زيادة رأس المال	60.000	___
تخفيض رأس المال	___	25.000
صافي نتيجة السنة المالية	2.300	3.500

كما تضمنت الوضعية المالية للمؤسسة بتاريخ 2018/12/31 المعطيات الإضافية التالية:

- رأس المال بقيمة 250.000 دج.
- علاوة الإصدار بقيمة 1.300 دج.
- فارق التقييم بقيمة 850 دج.
- فارق إعادة التقييم بقيمة 9.000 دج.
- الاحتياطات بقيمة 3.000 دج.
- النتيجة الصافية للسنة المالية بقيمة 2.500 دج.

المطلوب: إعداد جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنتي 2019-2020 مع التحليل والتعليق.

تمرين رقم 5:

لتكن لديك القوائم المالية (الميزانية وحسابات النتائج) التالية لمؤسسة اقتصادية تنشط في مجال صناعة البرمجيات.

الأصول	2019	2020	الخصوم	2019	2020
فرق الحيازة	43.930.328	27.406.083	رأس المال	70.359.900	70.359.900
تثبيتات معنوية	2.695.152	14.141.920	علاوة الإصدار	31.623.410	31.623.410
تثبيتات مادية	24.536.024	22.752.832	احتياطات	50.777.130	68.662.816
تثبيتات مالية	1.033.651	1.074.064	نتيجة الدورة	22.878.094	(47.526.982)
سندات التعويض	7.763.648	8.359.485	**مجموع الأموال الخاصة**	**175.638.534**	**123.119.144**
مجموع الأصول الثابتة	**79.958.803**	**73.734.384**	ديون مالية طويلة الأجل	66.303.470	62.786.075
مخزونات	101.190.236	41.829.552	إعانات محصلة	8.928.864	8.879.023
زبائن	141.252.311	156.478.056	**الخصوم غير الجارية**	75.232.334	71.665.098
ضرائب مؤجلة أصول	3.782.254	4.000.249	موردون	**21.683.925**	**19.839.144**
حقوق أخرى	31.955.878	25.954.064	ديون أخرى	45.315.797	40.356.968
قيم منقولة للتوظيف	2.104.379	0	ضرائب مؤجلة خصوم	0	352.109
متاحات	25.444.892	25.620.702	خزينة الخصوم	67.818.163	72.284.543
مجموع الأصول المتداولة	**305.729.950**	**253.882.623**	**مجموع الخصوم المتداولة**	134.817.885	132.832.765
إجمالي الأصول	**385.688.753**	**327.617.007**	**إجمالي الخصوم**	**385.688.753**	**327.617.007**

البيان	2019	2020
المبيعات (رقم الأعمال)	188.034.337	266.419.667
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	33.226.905	(29.988.124)
= إنتاج السنة المالية (1)	**221.261.242**	**236.431.543**
-المشتريات المستهلكة	19.499.368	33.019.542
-الخدمات الخارجية	53.577.824	54.331.939
-إستهلاكات أخرى	18.364.337	19.531.206
= استهلاك السنة المالية (2)	**91.441.529**	**106.882.687**
= القيمة المضافة للاستغلال (1+2)	**129.819.713**	**129.548.856**

–أعباء المستخدمين	108.456.761	140.758.884
–الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	6.787.991	6.640.073
= إجمالي فائض الاستغلال (3)	**14.574.961**	**(17.850.101)**
المنتجات العملياتية الأخرى	6.696.867	13.711.251
–الأعباء العملياتية الأخرى	2.041.047	6.965.951
–مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	10.000.000	26.037.431
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	20.641.427	___
= النتيجة العملياتية (4)	**29.872.208**	**(37.142.232)**
= النتيجة المالية (5)	**(2.459.408)**	**(7.087.327)**
= النتيجة العادية قبل الضرائب (4+5)	**27.412.800**	**(44.229.559)**
–الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	2.044.162	324.495
= النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**25.368.638**	**(44.554.054)**
= النتيجة غير العادية	**(2.312.123)**	**(3.226.755)**
= صافي نتيجة السنة المالية	**23.056.515**	**(47.780.809)**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (*)	(178.421)	253.836
= صافي نتيجة المجموع المدمج (*)	**22.878.094**	**(47.526.982)**

مع العلم أن: فارق التقييم في نهاية سنة 2018 كان بقيمة (1.326.278) دج وأن رصيد الاحتياطات والنتيجة خلال نفس الفترة بلغ قيمة 66.901.726 دج.

كما أن زيادة رأس المال خلال سنة 2019 قد كانت بقيمة 5.359.900 دج، وأن علاوة الإصدار بلغت 31.623.410 دج، وبلغت الحصص المدفوعة في 2019 قيمة 15.600.000 دج وأن فرق التقييم بلغ قيمة 801.683 دج.

خلال سنة 2020، كانت المعطيات الإضافية عن الوضعية المالية للمؤسسة كما يلي:

- بلغت الاهتلاكات والأرصدة 9.598.966 دج.
- انخفضت قيمة الضرائب المؤجلة بقيمة 70.927 دج.
- زيادة قيمة التنازل 92.613 دج.
- منتوجات أخرى بدون أثر على الخزينة بقيمة 3.226.755 دج.
- حصة من نتيجة الشركات موضع المعادلة بقيمة 253.836 دج.

- طاقة التمويل الذاتي بقيمة 34.933.410 دج.
- قيمة المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية بلغت 5.447.592 دج.
- تدفقات تمويلية أخرى بقيمة 1.953.741 دج.
- كما بلغت الحصص المدفوعة قيمة 5.628.792 دج مقابل فرق التقييم بقيمة 636.383 دج.

المطلوب:

1. **إعداد جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة لسنة 2020.**
2. **إعداد جدول تغيرات الأموال خاصة.**

تمرين رقم 6:

لتكن لدينا الميزانيتين الختاميتين لمؤسسة عمومية تجارية كما يلي:

الأصول	2019	2020	الخصـوم	2019	2020
مصاريف البحث والتطوير	–	300.000	رأس المال الاجتماعي	2.500.000	2.700.000
أراضي	500.000	600.000	علاوة الإصدار	–	50.000
			فرق اعادة التقدير		360.000
معدات وأدوات	1.100.000	850.000	الاحتياطات	300.000	210.000
معدات نقل	700.000	900.000	نتيجة السنة المالية	150.000	200.000
			قروض مصرفية	900.000	1.600.000
			ضرائب مؤجلة	70.000	–
بضائع	950.000	1.200.000	موردو المخزونات	1.480.000	1.995.000
الزبائن	1.600.000	1.700.000	الاعتمادات البنكية	250.000	35.0000
صندوق	800.000	1.600.000			
مجموع الأصول	**5.650.000**	**7.150.000**	**مجموع الخصوم**	**5.650.000**	**7.150.000**

جدول حسابات النتائج لسنتي 2019-2020:

البيـان	2019	2020
رقم الأعمال	720.000	750.000
إعانات الإستغلال	–	107.500
إنتاج السنة المالية	720.000	857.500
مشتريات مستهلكة	60.000	400.000
خدمات و إستهلاكات أخرى	70.000	100.000
إستهلاك السنة المالية	130.000	500.000
القيمة المضافة	590.000	357.500
– مصاريف المستخدمين	50.000	60.000
– ضرائب و رسوم مدفوعة	20.000	20.000

الفائض الإجمالي للإستغلال	520.000	277.500
+ نواتج عملياتية أخرى	–	120.000
– أعباء عملياتية أخرى	90.000	–
– مخصصات الإهتلاكات والمؤونات	300.000	510.000
+ إسترجاع المؤونات والخسائر	–	262.500
النتيجة العملياتية	130.000	150.000
منتوجات مالية	70.000	100.000
مصاريف مالية (فوائد مالية)	20.000	10.000
النتيجة المالية	50.000	90.000
النتيجة العادية قبل الضريبة	180.000	240.000
ضرائب واجبة الدفع على النتائج	30.000	40.000
ضرائب مؤجلة	–	–
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	150.000	200.000
النتيجة غير العادية	–	–
النتيجة الصافية للسنة المالية	**150.000**	**200.000**

حيث كانت حركة التثبيتات في 2020 كما يلي:

البيان	صافي 2019	الحيازة	الصافي للمتنازل عنه	مخصص الإهتلاك	صافي 2020
مصاريف البحث والتطوير	–	300.000	–	–	300.000
أراضي	500.000	100.000	–	–	600.000
معدات وأدوات	1.100.000	–	150.000	100.000	850.000
معدات النقل	700.000	350.000	100.000	50.000	900.000
المجموع	**1.300.000**	**640.000**	**100.000**	**150.000**	**1.690.000**

مع العلم أن المؤسسة في 05 جانفي 2020 تنازلت عما يلي:

التثبيت	التكلفة التاريخية	الإهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية	سعر التنازل
شاحنة	400.000	300.000	100.000	100.000
ألة	200.000	200.000	0	20.000
المجموع	**600.000**	**500.000**	**100.000**	**220.000**

كما سددت قسط من القروض المصرفية قدره 100.000دج، وأن نسبة الرسم على القيمة المضافة هي 17%.

وان جدول حركة القروض وما يماثلها كما يلي:

البيان	صافي2019	قروض واعتمادات جديدة	التسديدات	صافي 2020
قروض مصرفية	900.000	800.000	100.000	1.600.000
اعتمادات بنكية	250.000	100.000	-	350.000
المجموع	**1.150.000**	**900.000**	**100.000**	**1.950.000**

المطلوب:

1. إعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي.
2. إعداد جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي.
3. التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة.

تمرين رقم 7:

تمثل الملحقات التالية الملفات الضرورية من أجل إجراء دراسة تطور الوضعية المالية لمؤسسة صناعية، ما بين السنتين الماليتين 2018-2019.

الملحق 1: الميزانية المالية قبل توزيع النتيجة للسنتين 2018 و2019:

الأصول	2018	2019		
	القيمة الصافية	القيمة الإجمالية	اهتلاكات ومؤونات	القيمة الصافية
الأصول غير الجارية	**610.560**	**1.075.301**	**304.848**	**770.753**
تثبيتات معنوية	31.360	63.360	36.480	26.880
برامج معلوماتية	5.760	24.960	19.840	5.120
شهرة محل	25.600	38.400	16.640	21.760
تثبيتات عينية	537.600	982.001	267.728	714.273
أراضي	-	120.561	-	120.561
مباني	141.600	228.800	61.600	167.200
تركيبات تقنية	323.200	536.320	176.800	359.520
معدات نقل	72.800	96.320	29.320	66.992
تثبيتات مالية	41.600	30.240	640	29.600
سندات مساهمة	27.200	22.720	640	22.080
سندات أخرى	14.400	7.520	-	7.520
الأصول الجارية	**353.840**	**401.120**	**15.936**	**385.184**

المخزونات	99.520	114.240	3.680	110.560
المواد الأولية	25.920	25.600	960	24.640
منتجات تامة	73.600	88.640	2.720	85.920
حقوق على الغير	212.000	241.520	12.256	229.264
الزبائن	150.400	159.824	12.096	147.728
أوراق القبض	14.400	6.400	-	6.400
موردون مدينون	16.000	43.200	-	43.200
حقوق تنازل عن استثمار	9.600	4.800	160	4.640
حقوق أخرى خ الاستغلال	21.600	27.296	-	27.296
الحسابات المالية	42.320	45.360	-	45.360
حساب بنكي جاري	33.360	37.632	-	37.632
الصندوق	8.960	7.728	-	7.728
المجمـــــوع	**964.400**	**1.476.721**	**320.784**	**1.155.937**

الخصوم	الدورة 2018	الدورة 2019
الخصوم غير الجارية	**751.680**	**889.948**
رأس المال المدفوع	480.000	506.000
احتياطات	120.000	120.000
النتيجة الصافية للدورة	-	33.277
ترحيل من جديد	30.400	-
إعانات الاستثمار	12.800	9.600
مؤونة الأعباء والخسائر	8.000	20.000
قروض بنكية	83.200	172.895
قروض أخرى	17.280	28.176
الخصوم الجارية	**212.720**	**265.989**
موردون وحسابات ملحقة	128.320	149.104
أجور وضرائب	19.680	30.486
زبائن دائنون	8.000	4.800
ديون أخرى	8.640	7.200
موردو التثبيتات	17.600	43.757
ضرائب على النتائج	23.520	21.842
ديون أخرى خارج الاستغلال	-	3.840
الاعتمادات الجارية	6.960	4.960
المجمـــــوع	**964.400**	**1.155.937**

الملحق 2: جدول الاستثمارات لسنة 2019

الوضعية والتغيرات	ق إجمالية 2019 /01/01	الحيازة	التنازل	ق إجمالية 2019/12/31
التثابيتات غير الملموسة	55.680	7.680	-	63.360
التثبيتات الملموسة	738.400	304.081	60.480	982.001
التثبيبتات المالية	43.520	5.120	18.400	30.240

الملحق 3: جدول مخصصات الإهتلاكات لسنة 2019

الوضعية والتغيرات	اهتلاك متراكم في 2019/01/01	ارتفاع مخصصات إهتلاك الدورة	انخفاض مخصصات إهتلاك الدورة	اهتلاك متراكم في 2019/12/31
التثبيتات غير الملموسة	24.320	12.160	-	36.480
التثبيتات الملموسة	200.800	89.080	22.152	267.728

الملحق 4: جدول المؤونات وخسائر القيمة لسنة 2019

الوضعية والتغيرات	المؤونات في 2019/01/01	ارتفاع مؤونات الدورة 2019	انخفاض مؤونات الدورة 2019	المؤونات في 2019/12/31
التثبيتات المالية	1.920	-	1.280	640
المخزونات	3.040	3.680	3.040	3.680
الحقوق	7.200	12.304	7.248	12.256
مؤونة الأعباء والخسائر	8.000	17.120	5.120	20.000

الملحق 5: معلومات إضافية

- نواقص القيمة للمحزونات عند افتتاح الدورة توزع مناصفة بين المواد والمنتجات، وبالنسبة لمؤونات الحقوق توزع كما يلي: 7000 للزبائن و200 لحقوق التنازل عن الإستثمار.
- المبلغ الإجمالي للديون المالية المسددة للدورة 2019 هو: 60625 دج.
- رقم الأعمال السنوي لسنة 2018: 276500 دج، لسنة 2019: 280000 دج.
- سعر التنازل عن التثبيتات الملموسة: 34008 دج، وعن التثبيتات المالية: 6720 دج.

المطلوب:

1. حساب القدرة على التمويل الذاتي لسنة 2019.
2. حساب الديون المالية المتحصل عليها خلال سنة 2019.
3. إعداد جدول التمويل لسنة 2019.

حل التمرين رقم 1:

1- إعداد الميزانيتين الوظيفيتين لسنتي 2019 و2020 بعد معالجة الإيجار التمويلي:

الأصول	2019	2020	الخصوم	2019	2020
أصول غير جارية	**2.350**	**2.200**	**خصوم غير جارية**	**3.060**	**3.124**
تثبيتات مادية	**1.730**	**1.530**	**أموال خاصة**	**2.320**	**2.474**
			رأس المال	1.100	1.100
			الاحتياطات	100	200
			نتيجة الدورة	120	74
تثبيتات مالية	**450**	**500**	اهتلاكات ومؤونات	920	1.000
			اهتلاك معدات بإيجار تمويلي	80	100
			ديون مالية	**740**	**650**
معدات بإيجار تمويلي	**170**	**170**	قروض سندية	250	250
			قروض بنكية	420	350
			قرض إيجاري طويل الأجل	70	50
أصول جارية	**1.350**	**1.500**	**خصوم جارية**	**640**	**576**
أصول جارية الاستغلال	**950**	**1.130**	**خصوم جارية للاستغلال**	**285**	**320**
مخزونات	600	800	ديون جبائية	70	80
زبائن	200	250	موردون	160	200
حقوق الاستغلال	100	60	نواتج مقيدة سلفا	35	20
مصاريف مقيدة سلفا	50	20	قرض إيجاري قصير الأجل	20	20
أصول جارية خارج الاستغلال	**50**	**100**	**خصوم جارية خارج الاستغلال**	**55**	**56**
حقوق أخرى	50	100	ديون مختلفة	55	56
خزينة الأصول	**350**	**270**	**خزينة الخصوم**	**300**	**200**
نقديات	350	270	السحب على المكشوف	120	50
			قروض بنكية جارية	180	150
المجموع	**3.700**	**3.700**	**المجموع**	**3.700**	**3.700**

1- حساب مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2019 و2020:

مؤشرات التوازن المالي لسنة 2019		
المؤشرات	العمليات	النتيجة
رأس المال العامل	3.060 – 2.350	710
احتياج رأس المال العامل للاستغلال	285 – 950	665
احتياج رأس المال العامل خارج للاستغلال	55 – 50	(5)
الاحتياج الإجمالي لرأس المال العامل	(5) + 665	660
الخزينة الصافية	300 - 350	50
	660 - 710	

مؤشرات التوازن المالي لسنة 2020		
المؤشرات	العمليات	النتيجة
رأس المال العامل	2.200 – 3.124	924
احتياج رأس المال العامل للاستغلال	320 – 1.130	810
احتياج رأس المال العامل خارج للاستغلال	56 – 100	44
الاحتياج الإجمالي لرأس المال العامل	44 + 810	854
الخزينة الصافية	200 - 270	70
	854 - 924	

2- حساب نسبتي المردودية الاقتصادية والمردودية المالية لسنة 2020:

النسبة	العمليات	النتائج
نسبة المردودية الاقتصادية	% (93,6 / 3.124)	3%
نسبة المردودية المالية	% (74 / 2.474)	3%

3- إعـداد جـدول الـتمويـل لسنــة 2020:

الجزء الأول لجدول التمويل (أعلى الميزانية): تغير رأس المال العامل

الاستخدامات	2020	الموارد	2020
أرباح موزعة	20	طاقة التمويل الذاتي	195,5
تغير التثبيتات المالية	50	التنازل عن استثمارات مادية	18,5
تسديد قروض	101	تغير التثبيتات المادية	160
_____	___	قرض جديد	11
المجموع	**171**	**المجموع**	**385**
تغير رأس المال العامل (مورد صافي)	**214**		

الجزء الثاني لجدول التمويل (أسفل الميزانية): تغير احتياج رأس المال العامل وتغير الخزينة

الاستخدامات	2020	الموارد	2020
زيادة المخزونات	200	انخفاض حقوق الاستغلال	40
زيادة الزبائن	50	انخفاض المصاريف المقيدة سلفا	30
انخفاض النواتج المقيدة سلفا	15	زيادة الديون الجبائية	10
_____	___	زيادة الموردين	40
المجموع	**265**	**المجموع**	**120**
		التغير الصافي لاحتياجات رأس المال العامل للاستغلال (استخدام صافي)	**145**
زيادة الحقوق الاخرى	**50**	**ارتفاع الديون المختلفة**	**1**
		التغير الصافي لاحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال (استخدام صافي)	**49**

		التغير الصافي للاحتياجات الاجمالية لرأس المال العامل (استخدام صافي) (أ)	**194**
انخفاض خزينة الخصوم	**100**	**انخفاض خزينة الأصول**	**80**
		التغير الصافي للخزينة (استخدام صافي) (ب)	**20**
		تغير رأس المال العامل (مورد صافي) (أ+ب)	**214**

4- التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة:

من خلال مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2019-2020 فإن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي مع تطور إيجابي طفيف للخزينة.

من جهة أخرى فإن المؤسسة قد حققت مردوديتين اقتصادية ومالية متماثلة، بحيث أن العائد المحقق عن استخدام الأصول الاقتصادية خلال سنة 2020 هو نفس العائد المحقق من توظيف الأموال الخاصة خلال نفس السنة. حققت المؤسسة طاقة تمويل ذاتي مقبولة، كما أن تغيرات مؤشرات التوازن المالي ما بين السنتين تظهر أن المؤسسة تنتهج سياسة توسعية.

حل التمرين رقم 2:

1-تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الأرصدة الوسطية للتسيير:

نقوم بتحليل مختلف الأرصدة الوسطية للتسيير (SIG) بغرض فهم وتحليل نشاط المؤسسة خلال الفترة بين 2018-2020، عبر تحليل معدل نمو كل رصيد (S) وذلك وفقا للعلاقة التالية:

$$SIG(20) = \frac{S(20) - S(19)}{S(19)}$$

وعليه نقوم باحتساب معدلات نمو مختلف الأرصدة الوسطية للتسيير ضمن الجدول التالي:

معدل نمو الرصيد الوسطي للتسيير	19/18	20/19	التعليق
المبيعات	**%2,4**	**%0,42**	نمو ضعيف جدا للمبيعات، (قد يعود لتنافسية نشاط المؤسسة)

إنتاج السنة المالية	**%5,18**	**%-7,45**	تراجع محسوس لإنتاج السنة خلال 2020 (بسبب الاعتماد على استنفاذ جزء من الإنتاج المخزون للسنوات السابقة)
استهلاك السنة المالية	**%2,82**	**%3,61**	زيادة الاستهلاكات السنوية، رغم تدني المبيعات
القيمة المضافة	**%7,1**	**%-16,06**	تدهور نمو القيمة المضافة، فرغم زيادة استهلاكات سنة 2020 إلا أنها لم تساهم في زيادة نمو الإنتاج (بسبب الاعتماد على الإنتاج المخزون للسنوات السابقة)
الفائض الإجمالي للاستغلال	**%18,25**	**%-29,03**	رغم انخفاض أعباء المستخدمين وانخفاض جزئي للضرائب والرسوم إلا أن نمو الفائض الإجمالي للاستغلال قد عرف تدهورا، وهذا جراء تدهور نمو القيمة المضافة
النتيجة العملياتية	**%45,98**	**%-29,28**	يعود تدهور نمو النتيجة العملياتية لتدهور نمو الفائض الإجمالي للاستغلال 2020
النتيجة المالية	**%-44,39**	**%-122,8**	تدهور معتبر في نمو النتيجة المالية بسبب تناقص المنتوجات المالية المحققة خلال سنة 2020
النتيجة العادية قبل الضريبة	**%45,35**	**%-29,53**	تدهور نمو النتيجة العادية قبل الضريبة يعود للتأثير السلبي المزدوج لنمو كل من النتيجة العملية والنتيجة المالية خلال سنة 2020
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**%42,5**	**%-23,78**	تراجع التأثير السلبي لنمو النتيجة الصافية للأنشطة العادية (مقارنة بنفس النتيجة قبل التأثير الضريبي) بسبب انخفاض حجم الضرائب على الأرباح خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019
النتيجة غير العادية	**0**	**0**	عدم وجود منتوجات و/أو أعباء غير عادية
النتيجة الصافية المجمعة	**%31,94**	**%-8,8**	ساهمت الأرباح المجمعة في تحسن نمو النتيجة الصافية للمؤسسة

2- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال جدول التمويل:

بالاستعانة بالمعطيات المالية المتوفرة عن المؤسسة نقوم بإعداد جدول التمويل لسنة 2020 من أجل التحليل الحركي للوضعية المالية للمؤسسة، وتحديد حركية مواردها وكيفيات استخدامها.

لإعداد جدول التمويل ننطلق من المبدأ الأساسي القائم على المعادلة التالية:

تغير رأس المال العامل = تغير احتياج رأس المال العامل + تغير الخزينة الصافية

$$\Delta FR = \Delta BFR + \Delta TN$$

حيث يكون جدول التمويل من جزأين كما يلي:

<u>الجزء الأول لجدول التمويل</u>: أعلى الميزانية (ΔFR)

الوحدة: 10^3 دج

الاستخدامات	2020	الموارد	2020
الأرباح الموزعة	1.406.523	طاقة التمويل الذاتي	1.874.044
تغير التثبيتات المادية	124.208	تغير التثبيتات المعنوية	3.236
تغير التثبيتات جاري إنجازها	2.312.213	ارتفاع القروض	1.921.333
تغير التثبيتات المالية	1.084.372	ارتفاع المؤونات والمنتوجات المقيدة سلفا	1.545
انخفاض الديون الأخرى غير الجارية	1.409		
مجموع الاستخدامات	**4.928.725**	**مجموع الموارد**	**3.800.158**
		تغير رأس المال العامل (استخدام صافي)	**1.128.567**

من خلال الجزء الأول لجدول التمويل الذي يوضح تطور رأس المال العامل من أعلى الميزانية ما بين سنتي 2019-2020 فإن نمو رأس المال العامل قد عرف رصيد صافي بلغ 1.128.567.000 دج، وهو ما يقابل نسبة انخفاض بلغ **13%** (العلاقة ما بين رأس المال العامل لسنة 2019 مع سنة 2020) ويعود هذا لتراجع نمو التثبيتات المعنوية من جهة ولانخفاض الديون الأخرى غير الجارية خلال سنة 2020 من جهة أخرى.

<u>الجزء الثاني لجدول التمويل</u>: أسفل الميزانية (ΔBFR + ΔTN)

الوحدة: 10^3 دج

الاستخدامات	2020	الموارد	2020
تغير الموردون	993.323	تغير المخزونات	846.197
تغير الضرائب	49.456	تغير الزبائن	350.846
		تغير الديون الأخرى	594.652
مجموع استخدامات الاستغلال	**1.042.779**	**مجموع موارد الاستغلال**	**1.791.695**

تغير احتياج رأس المال العامل (مورد صافي) (أ)	**748.916**		
تغير خزينة الخصوم	12.456	تغير المتاحات وملحقاتها	392.107
مجموع استخدامات الخزينة	**12.456**	**مجموع موارد الخزينة**	**392.107**
تغير الخزينة الصافية (مورد صافي) (ب)	**379.651**		
الرصيد الصافي لرأس المال العامل (أ+ب)	**1.128.567**		

يظهر من خلال الجزء الثاني لجدول التمويل ما يلي:

- **بالنسبة لتغير نمو احتياج رأس المال العامل:** فقد عرف تراجعا بمقدار 748.916.000 دج، أي بنسبة انخفاض تبلغ **18%** مقارنة باحتياج سنة 2019، ويعود ذلك أساسا لتراجع نمو المخزونات والزبائن من جهة، وكذا تراجع نمو الموردين من جهة أخرى.
- **بالنسبة لتغير نمو الخزينة الصافية للمؤسسة:** عرفت حركة الخزينة خلال سنة 2020 انخفاض مقارنة بسنة 2019 بقيمة 379.651.000 دج أي بنسبة **9%**، ويعود ذلك لتراجع نمو المتاحات وملحقاتها بشكل معتبر مقارنة بتراجع نمو خزينة الخصوم (الخزينة السالبة).

<u>حل التمرين رقم 3</u>:

استخراج تغيرات الأصول ما بين السنتين:

الأصول	2019	2020	التغير (20/19)
تثبيتات بمبلغ خام	100.000	125.977	25.977
اهتلاكات	(23.000)	(32.054)	(9.054)
تثبيتات مالية	12.000	10.510	(1.490)
صافي التثبيتات	89.000	104.433	15.433
مخزونات	1.113	657	(456)
زبائن	**12.972**	**12.624**	**(348)**
الخزينة	(2.134)	6.605	6.819
إجمالي الأصول	**110.951**	**124.319**	**13.368**

استخراج تغيرات الخصوم ما بين السنتين:

الخصوم	2019	2020	التغير (20/19)
رأس المال	50.000	71.389	21.389
احتياطات	7.245	7.245	0
نتيجة صافية	14.500	10.246	(4.254)
مجموع الأموال الخاصة	71.745	88.880	17.135
مؤونات	**2.300**	**3.280**	**980**
ضرائب مؤجلة	220	1.457	1.237
ديون مالية طويلة الأجل	23.500	28.215	4.715
موردون وديون أخرى	3.186	2.487	(699)
إجمالي الخصوم	**110.951**	**124.319**	**13.368**

- **إعداد جدول سيولة الخزينة بالطريقة المباشرة:**

البيان	2020
<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية</u>	
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	157.624
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	(132.347)
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	(7.029)
الضرائب عن النتائج المدفوعة	(1.000)
= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	17.248
<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار</u>	
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	(25.977)
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية	845
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية	4.563
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة	456
= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)	(20.113)
<u>تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل</u>	
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	12.000
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	(5.111)
التحصيلات المتأتية من القروض	6.000

تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	(1.285)
= صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	11.604
= تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	8.739
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	(2.134)
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	6.605

- **إعداد جدول سيولة الخزينة بالطريقة غير المباشرة:**

البيان	2020
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	
صافي نتيجة السنة المالية	10.246
تصحيحات من أجل:	
• الاهتلاكات والأرصدة	10.034
• تغير الضرائب المؤجلة	0
• نواتج التعويضات	(5.019)
• تغير المخزونات (انخفاض)	456
• تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى (انخفاض)	348
• تغير الموردين والديون الأخرى (انخفاض)	(699)
• خفض قيمة التنازل	645
• تغير الضرائب المؤجلة	1.237
= تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)	17.248
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار	
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية	(25.977)
تحصيلات التنازل عن تثبيتات مالية	845
توزيعات محصلة	456
فوائد محصلة عن تثبيتات مالية	4.563
= تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)	(20.113)
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل	
الحصص المدفوعة للمساهمين	12.000
إصدار قروض	6.000

تسديد قروض	(1.285)
أرباح موزعة	(5.111)
= تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	11.604
= تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)	8.739
أموال الخزينة عند الافتتاح	(2.134)
أموال الخزينة عند الإقفال	6.605

حل التمرين رقم 4:

1. **إعداد جدول تغيرات الأموال الخاصة لسنتي 2019-2020:**

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	ـــــ	**250.000**	**1.300**	**850**	**9.000**	**5.500**
تغيير الطريقة المحاسبية	ـــــ	500				
تصحيح الأخطاء الهامة		(600)				
إعادة تقييم التثبيتات					8.500	
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج				250		(1.200)
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال		60.000				
صافي نتيجة السنة المالية						2.300
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	ـــــ	**309.900**	**1.300**	**1.100**	**17.500**	**6.600**
تغيير الطريقة المحاسبية	ـــــ	(1.500)				
تصحيح الأخطاء الهامة		130				
إعادة تقييم التثبيتات					7.550	
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج				(900)		(800)
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال		(25.000)				
صافي نتيجة السنة المالية						3.500
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	ـــــ	**284.700**	**1.300**	**200**	**25.050**	**9.300**

2. تحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة للمؤسسة خلال سنتي 2019-2020:

لتحليل جدول تغيرات الأموال الخاصة نقوم بإجراء مقارنة بين أرصدة رؤوس الأموال الخاصة للسنوات 2018، 2019، 2020 مع تحديد أسباب التغيرات الحاصلة في هذه الأرصدة وعلى هذا الأساس سيتم تحليل هذا الجدول كما يلي:

- **بالنسبة لرأس مال المؤسسة:** نلاحظ أن هذا الحساب سجل انخفاض في السنة 2020 مقارنة بسنة 2019 ويعود ذلك لقيام المؤسسة بتخفيض رأسمالها بمبلغ 25.000 دج، وكذا إلى الأثر السلبي لتغير الطريقة المحاسبية بمبلغ 1.500 دج، وتجدر الإشارة إلى أن رصيد السنة 2019 سجل ارتفاع ملحوظ مقارنة مع السنة 2018 وهذا بسبب رفع المؤسسة لرأسمالها بمقيمة 60.000 دج.
- **بالنسبة لعلاوة الإصدار:** نلاحظ أن هناك ثبات في هذا الرصيد بسبب عدم وجود حركات مالية أثرت عليه.
- **بالنسبة لفارق التقييم:** نلاحظ أن هذا الرصيد سجل ارتفاع خلال سنة 2019 ليصل إلى 1.100 دج، وهذا راجع لتسجيل أرباح غير مدرجة في حساب النتيجة والناتج عن تقييم بعض عناصر الميزانية بالقيمة الحقيقية، كما نلاحظ أن هذا الرصيد سجل انخفاض هام خلال السنة 2020 حيث بلغ قيمة 200 دج وهذا بسبب الخسارة المقدرة بقيمة 900 دج غير المدرجة في حساب النتيجة.
- **بالنسبة لفارق إعادة التقييم:** نلاحظ أنه سجل ارتفاع هام وصل إلى 17.500 دج سنة 2019 بسبب عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة والتي نتج عنها قيمة إضافية بلغت 8.500 دج وفي سنة 2020 سجل الحساب زيادة أخرى بقيمة 7.550 دج ناتجة عن إعادة تقييم الأصول الثابتة.
- **بالنسبة للاحتياطات والنتيجة:** فإن كلا الحسابين يظهران تحسنا ملحوظ في سنة 2019 بقيمة 1.100 دج بسبب النتيجة الصافية المحققة في نفس السنة بالرغم من قيام المؤسسة بتوزيع حصص من نتيجة السنة 2018 إلا أن ذلك لم يؤثر بصفة كبيرة على رصيد الحسابين المسجل في نهاية السنة والذي واصل ارتفاعه في السنة 2020 حيث قدر بقيمة 9.300 دج بسبب النتيجة الصافية المحققة خلال نفس السنة والمقدرة بقيمة 3.500 دج.

حل التمرين رقم 5:

1. **إعداد جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة لسنة 2020:**

البيان	2020
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية	
صافي نتيجة السنة المالية	(47.526.982)
تصحيحات من أجل:	

• الاهتلاكات والأرصدة	9.598.966
• تغير الضرائب المؤجلة	(70.927)
• زيادة أو نقصان قيمة التنازل	92.613
• منتوجات أخرى (أعباء) صافية بدون أثر على الخزينة	3.226.755
• حصة من نتيجة الشركات موضع المعادلة	(253.836)
• طاقة التمويل الذاتي للشركات المدمجة	(34.933.410)
• تغير احتياج رأس المال العامل المرتبط بالنشاط	43.333.144
= تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)	**8.399.734**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار	
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية	(5.447.592)
تحصيلات التنازل عن تثبيتات صافية من الضريبة	—
تحصيلات التنازل عن أسهم الشركات موضع التعويض	—
مسحوبات عن اقتناء صافي لأسهم لشركات المدمجة	—
= تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)	**(5.447.592)**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل	
الحصص المدفوعة للمساهمين	(5.628.792)
إصدار قروض	—
إعانات محصلة	—
أخرى	1.953.741
تغيرات القروض	(3.517.395)
= تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)	**(7.192.446)**
حركة التحويلات (د)	(50.266)
= تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج+د)	**(4.290.570)**
أموال الخزينة عند الافتتاح	(42.373.271)
أموال الخزينة عند الإقفال	(46.663.841)

2. إعداد جدول تغيرات الأموال الخاصة:

البيان	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة	المجموع
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**___**	**65.000.000**	**0**	**(1.326.278)**	**0**	**66.901.726**	**130.575.448**
الحصص المدفوعة	___	0	0	0	0	(15.600.000)	(15.600.000)
زيادة رأس المال		5.359.900	31.623.410	0	0	0	36.983.310

صافي نتيجة السنة		0	0	0	0	22.878.094	22.878.094
المالية		0	0	801.683	0	0	801.683
فرق التقييم		0	0	0	0	0	0
تغيرات أخرى							
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	**____**	**70.359.900**	**31.623.410**	**(524.595)**	**0**	**74.179.819**	**175.638.534**
الحصص المدفوعة	____	0	0	0	0	(5.628.792)	(5.628.792)
زيادة رأس المال		0	0	0	0	0	0
صافي نتيجة السنة		0	0	0	0	(47.526.981)	(47.526.981)
المالية		0	0	636.383	0	0	636.383
فرق التقييم		0	0	0	0	0	0
تغيرات أخرى							
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	**____**	**70.359.900**	**31.623.410**	**111.788**	**0**	**21.024.046**	**123.119.144**

خاتمة:

يعد التحليل المالي إحدى الأساليب المالية والمحاسبية التي تبسط وتسهل قراءة وفهم القوائم المالية للمؤسسة من قبل مختلف الأطراف المهتمة بتتبع تطور الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة.

لقد سعينا من خلال هذه المطبوعة للعمل على تبسيط بعض أبرز الطرق والأدوات التي يستخدمها المحلل المالي في قراءة وتحليل القوائم المالية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 والتي نظمها القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛ وهذا حتى يتمكن الطلبة الدارسون للعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير عموما والمتخصصون في المحاسبة والمالية بالخصوص، من استيعاب وفهم مقياس التحليل المالي الذي يعد أحد المقاييس الأساسية في مسارهم التكويني من جهة.

من جهة أخرى، وحتى نبسط للطلبة عملية الاندماج في المجال المهني بشكل عملي وتدريجي، فقد ركزنا من خلال هذه المطبوعة على إدراج وتدعيم الجوانب النظرية (ملخصات الدروس) بمجموعة من التمارين التطبيقية على مستوى كل محور من محاول المطبوعة؛ كما يبقى على الطلبة والباحثين الراغبين في الاستزادة والتوسع أكثر في مختلف محاور مقايس التحليل المالي العودة للمراجع المنصوص عليها في قائمة المراجع، أو الاستعانة بمختلف المراجع المتخصصة في مالية المؤسسة والتحلي والتسيير المالي للمؤسسة.

قائمة المراجع:

- **باللغة العربية:**

- الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007. الجزائر.
- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 27، بتاريخ 28 ماي 2008. الجزائر.
- الجريدة الرسمية، القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية العدد 19، بتاريخ 25 مارس 2009. الجزائر.
- بن ساسي إلياس، قريشي يوسف. التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006
- بن ساسي إلياس، قريشي يوسف. التسيير المالي: الإدارة المالية دروس وتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011
- خميسي شيحة. التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- حماد عبد العال، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- ساحلي كنزة. التسيير المالي، مطبوعة دروس، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2. 2020.
- القاضي حسين حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- جنان حلوة رضوان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.

- **باللغة الفرنسية:**

- Pierre Vernimmen, Finance d'entreprise, édition Dalloz, France, 2010.
- Georges Legros. Mini manuel de finance d'entreprise, édition Dunod, Paris, 2010.
- Dov Ogien. Gestion financière de l'entreprise, édition Dunod, Paris, 2008
- Hubert de la Bruslerie. Analyse Financière : information financier, évaluation, diagnostic, 5ed, édition Dunod, Paris, 2014.
- Robert Papin. La Création d'entreprise, édition Dunod, Paris, 2015.
- Thibierge Christoph. Analyse Financière, 6ed : édition Vuibert, France, 2016.